جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

تحليل إثر السياسة المالية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق

إعداد
صباح أحمد اسماعيل

إشراف
الدكتور سعود موسى الطيب

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الاقتصاد /قسم اقتصاديات المال والأعمال
جامعة مؤتة، 2020

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY

College of Graduate Studies

جامعة مؤتـــة

كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب صباح احمد اسماعيل اسماعيل

والموسومة بـــ: تحليل أثر السياسة المالية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العراق

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

القســـم: الاقتصاد في تاريخ ٢٠٢٠/٠٨/١٧

من الساعة ١٢ إلى الساعة ٢ قرار رقم ١١٤/٢٨

أعضاء اللجنـــة:		التوقيـــع
أ.د سعود موسى ارشيد الطيب	مشرفا ومقررا	
د. فضل المولى معيوف سالم الحباشنة	عضوا	
د. حسن عبدالرحمن إشتيان العمرو	عضوا	
د. الدكتور محمد الشحاتيت	عضو خارجي	

عميد كلية الدراسات العلي

أ.د عمر المعايطة

الإهداء

إلى من علمني أن الدنيا كفاح.... وسلاحها العلم والمعرفة

إلى الذي لم يبخل علي بأي شيء .... إلى من سعى لأجل راحتي ونجاحي

إلى أعظم وأعز رجل في الكون .... إلى روح والدي رحمه الله

....

إلى سر نجاحي وعز عطائي .... إلى مصدر الهامي وأفكاري

إلى نبع إبداعي وبيض فؤادي .... إلى نور عيني ومبتغى أمالي

إلى من لا تكفيها كلمات الدنيا ولا ينقطع عنها دعاء الآخرة والدتي رحمها الله

....

إلى المحبة التي لا تنضب والخير بلا حدود، إلى من شاركتهم كل حياتي

أنتم زهرة حياتي و أنتم جوهرتي الثمينة وكنزي الغالي حماكم الله ورفع قدركم أخوتي

حفظهم الله

...

إلى أروع من جسدت الحب بكل معانيه فكانت السند والعطاء

إلى من قدمت الي الكثير من صور الصبر والأمن والمحبة

لن أقول شكرا بل سأعيش الشكر معك دائما، زوجتي الغالية

...

إلى الأهل والأصدقاء الذين رافقوني وشجعوا خطواتي عندما غاليتها الأيام لكم مني

والشكر والامتنان الذي لا ينقطع .

صباح أحمد اسماعيل

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الصادق الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين. يسعدني وقد أتممت هذه الرسالة أن أتقدم بخالص الشكر، وعظيم الامتنان والتقدير إلى أستاذي الجليل الدكتور دكتور سعود موسى الطيب الذي أنار ليَ سبل العلم، وأرشدني إلى طريق الصواب، وغمرني بوافر علمه، وكرم أخلاقه. ومنحني من وقته وجهده وتوجيهاته الرشيدة وآرائه السديدة الكثير، فله تحية إجلال وإكبار، وجزاه الله كل خير.

كما وأتقدم بالشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتحمّلهم أعباء قراءتها، وعلى توجيهاتهم وملاحظاتهم الرشيدة التي ستثري الرسالة.

وأحمد الله سبحانه وتعالى على إتمام هذا العمل ... بمنه وكرمه .

صباح أحمد اسماعيل

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	هـ
قائمة الأشكال	و
الملخص باللغة العربية	ز
الملخص باللغة الإنجليزية	ح
الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأهميتها	1
1.1 المقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها	2
3.1 أهمية الدراسة	2
4.1 أهداف الدراسة	3
5.1 فرضية الدراسة	3
6.1 نموذج الدراسة	3
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	5
1.2 المقدمة	5
2.2 السياسة المالية في منظور المدراس الاقتصادية	6
3.2 أدوات السياسة المالية	17
4.2 سياسة النفقات العامة الحقيقية أو الفعلية	19
5.2 الدراسات السابقة	26
الفصل الثالث: تطور السياسة المالية في العراق	30
1.3 المقدمة	30
2.3 دور الانفاق العام على قطاع التربية والتعليم في معالجة الفقر في العراق للمدة (2004-2019).	36

الفصل الرابع: التحليل القياسي لأثر السياسة المالية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق 39

1.4 نموذج الدراسة 39

2.4 متغيرات الدراسة 41

3.4 وصف البيانات المستخدمة 41

4.4 اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة اختبار ديكي- فولر الموسع 41

5.4 اختبار العلاقة القصيرة وطويلة الاجل وعلاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة 43

6.4 اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين في نموذج ARDL 45

7.4 اختبار استقراريه الانموذج المقدر باستعمال اختبار (CUSUM, CUSUM Squares) 46

8.4 النتائج 48

9.4 التوصيات 50

المصادر والمراجع 52

قائمة الجداول

الرقم	عنوانه	الصفحة
1	النفقات والايرادات العامة ومعدل التغير السنوي في العراق للمدة (2003–2019) (مليون دينار)	33
2	نسبة كل من الايرادات النفطية والضريبية والايرادات الاخرى في تمويل الموازنة الاتحادية العراقية للمدة (2003–2019) (مليون دينار)	34
3	نسبة النفقات التشغيلية والاستثمارية من النفقات العامة للمدة (2003–2019) (مليون دينار)	36
4	الانفاق الحكومي على التربية والتعليم ونسبته الى الانفاق العام في العراق للمدة (2004– 2019) مليون دينار	38
5	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بواسطة ديكي فولر الموسع(ADF)	42
6	اختبار العلاقة قصيرة الاجل	42
7	نتائج العلاقة طويلة الأجل	43
8	جدول إختبار (Bound Test)	43
9	نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين	45

قائمة الأشكال

رقم الشكل	المحتوى	الصفحة
1	نتائج اختبار استقراريه الانموذج المقدر	47

الملخص

تحليل اثر السياسة المالية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق

صباح الجبوري

جامعة مؤتة، 2020

تلجأ الحكومات الى مجموعة من الاجراءات والتدابير، التي تعنى بالسياسة المالية والتي من شأنها ان ترفع من مستوى الدخل القومي، بهدف رفع المستوى المعيشي للسكان وزيادة نصيبهم من التعليم والصحة وتخفيض حدة الفقر، وغيرها من متطلبات الحياة الاخرى التي تصب في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية الاجتماعية التي تعتبر ركن اساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

يهدف البحث الى التعرف وتوضيح دور السياسة المالية في بعض مؤشرات التعليم، والصحة، والنمو الاقتصادي.

تكمن فرضية البحث بأن هناك دور ايجابي للسياسة المالية من خلال ادواتها في معالجة قطاع الصحة والتعليم عن طريق تأثيرها في وضع سياسات مناسبة ترفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحد من التباين في توزيع الدخل.

أظهرت النتائج القياسية ان هناك اثر إيجابي لمتوسط نصيب الفرد من نفقات الصحة على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد من نفقات التربية والتعليم، وكذلك وجود تأثير إيجابي للايرادات الضريبية والايرادات الغير ضريبية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي ضوء ما سبق اوصى البحث بالاتي:

اعادة هيكلة السياسة المالية للبلد في جانبي النفقات والايرادات، كالأنفاق على القطاعات الاستثمارية المنتجة هذا من جانب النفقات، اما جانب الايرادات فالتوصية كانت عدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل كالإيراد النفطي.

Abstract

Analysis and measurement of the impact of some macroeconomic variables on foreign trade in Iraq

By

Sabah Al-Jubouri

Mu'ta University, 2020

Governments resort to a set of which are concerned with financial policy and that would raise the level of national income, with the aim of raising the standard of living of the population, increasing their share of education, health, and reducing poverty, and other other requirements of life that are aimed at achieving social justice and achieving social development Which is considered a cornerstone for achieving economic development in Iraq.

The research aims to identify and clarify the role of financial policy in some indicators of education, health, and economic growth.

The research hypothesis lies in the fact that there is a positive role for financial policy through its tools in addressing the health and education sector through its influence in setting appropriate policies that raise economic growth rates and reduce inequality in income distribution.

The research reached a set of conclusions, the most important of which are:

Financial policy has a major role in achieving economic growth and supporting it by raising the rates of savings and investment on the one hand and optimizing resources on the other hand, in order to raise the health and educational level of individuals in a manner that develops their mental and physical energy.

The standard results showed that there is a positive effect between the average per capita health expenditure and the average per capita GDP.

The average per capita education expenditures with the average per capita education expenditures

In light of the above, the research recommended the following:

Restructuring the country's financial policy on both sides of expenditures and revenues, such as expenditures on productive investment sectors, this is on the side of expenditures, and the side of revenues, the recommendation was not to rely on a single source of income such as oil revenue.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

تسعى كافة الدول ومنها العراق الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتخفيض الفقر وزيادة نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وتسّخير كافة الامكانات ولتحقيق ذلك تلجأ الحكومات إلى العديد من الاجراءات من اجل تحسين مستوى المعيشة للفراد وتقليل حده الفقر وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لشعوبها

تلجأ الحكومات الى استخدام سياستها الاقتصادية ومن اهم السياسات التي تستخدمها الحكومات المختلفة لمعالجة الازمات الاقتصادية السياسة المالية كسياسة معالجة للازمات الاقتصادية والاجتماعية، يعود فضل ذلك لتنوع ادواتها التي تستطيع تتعامل بسهولة مع الأوضاع التي يمر بها اقتصاد البلد، وبالتالي يكون تأثيرها حاسماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويكون لها الدور الاساسي في معالجة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وتحقق التوازن بين مختلف القطاعات والقضاء على البطالة، وارتفاع مستوى الدخل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، يسبب الفقر العديد من المشاكل ومنه اضعاف التعليم والصحة ويحول دون تقدم البلد وتحقيق تنميته الاقتصادية.

وتعمل السياسة المالية على تخفيض الضرائب والرسوم على المواطنين والشركات لزيادة حركة السوق وارتفاع دخل الفرد وانخفاض اسعار السلع وزيادة الطلب عليها وزيادة الادخار واستثمار هذه الاموال في مجالات اخرى لفتح فرص عمل جديدة للقضاء على البطالة وانخفاض الفقر وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العراق.

ان احد اهم اهداف سياسة الحكومة هو معالجة عدم المساوة في توزيع الدخل ومحاولة تحسين رفاهية الافراد وتقليل الفقر، واتخذت السياسة المالية كأداة لمعالجة هذه الاهداف عن طريق التمويل العام، ووضعت مقاييس لتوضيح كيف تؤثر الايرادات والنفقات العامة في الموازنة الحكومية على توزيع الدخل بين الاسر، وتحليل الضريبة وهي وسيلة فعالة لمعرفة فيما اذا حصلت لبرامج الانفاق وسياسات الضريبة

تأثير مرغوب على توزيع الدخل لصالح الفقراء، ويتم تنفيذ الاصلاحات الضريبية الكبيرة وبرامج الانفاق الحكومي الواسعة بشكل روتيني في الكثير من الدول مع اعادة توزيع اهداف محددة، بما في ذلك رفع الاعباء الضريبية التي تتحملها مجموعة الدخول المنخفضة، لمساعدة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بشكل مباشر، ومعرفة مدى تأثير الانفاق الحكومي على التعليم والصحة للفقراء، وذلك لأن تحسين الوضع الصحي والتعليمي أظهر أنه الوسيلة الأكثر فعالية للهروب من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

2.1 مشكلة الدراسة:

أدت سياسات الحكومات المتعاقبة في العراق لفترات طويلة الى تفاقم ظاهرة الفقر بدلاً من تخفيفها او معالجتها، وقد انعكس ذلك في نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وكان دور السياسة المالية في معالجتها غامضاً وغير ممنهج لدى تبحث هذه الدراسة دور السياسة المالية بكل صنوفها في العراق الحد من الفقر ، خاصة وان ظاهرة الفقر متفاقمة في العراق ولهذا لابد من إيجاد سياسة مالية تساعد في الحد من الفقر المتفاقم، وتكمن مشكلة الدراسة في بيان دور السياسة المالية في تحسين نصيب الفرد من الدخل.

3.1 اهمية الدراسة:

تنبع أهمية البحث من كونها تسعى لتحليل وتقييم دور السياسة المالية في العراق وطبيعة الأدوار التي أخذتها خلال مدة الدراسة والكشف عن اتجاه مسارات استخدامها ومدى قدرتها في أداء وظائفها الرئيسية خاصة ما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومدى إسهامها في تخفيف الفقر في العراق من خلال زيادة نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

4.1 اهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الاهداف التالية:

1. بيان اثر السياسة المالية على نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
2. بيان أثر نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة على متوسط نصيب الفرد من الدخل.
3. بيان أثر نصيب الفرد من الإنفاق على التربية والتعليم على متوسط نصيب الفرد من الدخل.
4. بيان أثر إيرادات الضريبية وغير الضريبية على متوسط نصيب الفرد من الدخل.

5.1 فرضية الدراسة:

السياسة المالية ودورها في الوصول الى النمو الاقتصادي

1. متوسط نصيب الفرد من نفقات الصحة ذو تأثير معنوي ويرتبط بعلاقة طردية مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
2. متوسط نصيب الفرد من نفقات التربية والتعليم ذو تأثير معنوي ويرتبط بعلاقة طردية مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
3. الايرادات الضريبية ذات تأثير معنوي وترتبط بعلاقة طردية مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
4. الإيرادات الغير ضريبية ذات تأثير معنوي وترتبط بعلاقة طردية مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

6.1 نموذج الدراسة:

$$Y_t = B_o + B_1X_{1t} + B_2X_{2t} + B_3X_{3t} + B_4X_{4t} + U_t$$

Y: نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

X_1: متوسط نصيب الفرد من نفقات الصحة

X_2: متوسط نصيب الفرد من نفقات التربية والتعليم

X_3: الإيرادات الضريبية

X_4: الإيرادات الغير ضريبية

B_0, B_1, B_2, B_3, B_4: معلمات النموذج.

u: الخطأ العشوائي.

t: الرمز

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المقدمة

تظهر اهمية السياسة المالية في جميع البلدان التي تعرضت لازمات ومشاكل اقتصادية لكونها من السياسات الاقتصادية ذات التأثير الفعال في جميع الأنشطة الاقتصادية وتصبح أكثر فاعلية وتطور مع تطور البلدان التي تعاني من المشاكل، فالسياسة المالية على انها خطة او برنامج تضعه الحكومة للسيطرة على الموارد المالية من النفقات والايرادات لتشغيل جميع الموارد المعطلة لتحقيق اعلى مستوى من الرفاهية (دراز ،2000 :11).

تعرف السياسة المالية بانها مجموعة من الاجراءات والقواعد والقوانين اللازمة تتخذها الدولة لغرض تحقيق اثار مرغوبة واستبعاد الاثار غير المرغوبة من الانشطة الاقتصادية لتحقيق افضل نشاط اقتصادي يؤدي الى التوظف الكامل ويحد من الفقر(عبد المنعم ،1985: 422).

وقد عرفت على انها اداة تتخذها الحكومة لغرض تحقيق التوازن بين حجم الانفاق العام وحجم الايرادات (الحصيلة الضريبية) لتحقيق التوازن الاقتصادي وهوه بدوره يقلل من البطالة وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى اليها البلد (Dominick 1984: 96،).

واوردها بعض الاقتصاديين على انها "برنامج تخططه وتنفذه الحكومة مستخدمة فيه مصادرها الايرادية وبرامجها الانفاقية لا حداث اثار مرغوبة وتجنب الاثار غير المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتحقيق اهداف المجتمع"(سيف الدين،2015: 3).

فيما عرفت السياسة المالية بانها من اهم البرامج والإجراءات القانونية التي تستخدمها الحكومة في تحديد مصادر الايرادات العامة للدولة وكذلك أوجه النفقات وتحديد اهمية هذه النفقات والايرادات وتحديد الية الحصول على الايرادات والية توزيعها كأنفاق على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية (سرداح،2015: 14)، ومن خلال الاطلاع على المفاهيم السابقة للسياسة المالية نستنتج ان غالبيتها تشير على

انها برنامج تعمل الحكومة من خلاله على توجيه الانشطة المالية والعمل على استقرار اقتصاد البلد وتحقيق اهداف اقتصادية وسياسة واجتماعية، وهذا يدل على ان السياسة المالية لها الدور الفعال في تحديد الالية والخطة التي على اساسها توجه النفقات العامة والايرادات العامة للنهوض بالاقتصاد الوطني وارتفاع مستوى النمو وتحقيق العدالة التوزيعية في الموارد، واتاحة الفرص المتكافئة لجميع المواطنين وتقليل الفوارق الطبقية بين المواطنين والحد من الفقر بين افراد المجتمع ويكون لها الدور الفعال في تنظيم الموازنة العامة.

2.2 السياسة المالية في منظور المدارس الاقتصادية

ما زال تطور السياسة المالية مرادفا ومرافقا لتطور المالية العامة مثل النفقات العامة والايرادات العامة، وشهد علم المالية تطوراً كبيراً في افكاره وأهدافه تبعاً للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة، وهذا التطور لم يقتصر اثره على علم المالية فقط بل انه قد انعكس على مفهوم النظام المالي فنقله من السياسة المالية المحايدة الى السياسة المالية المتدخلة، حيث تعتبر السياسة المالية المرآه العاكسة لدور الدولة في عصر من العصور، وان دور السياسة المالية يختلف من دولة لأخرى تبعاً لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في كل دولة من الدول(سيف الدين،2015).

ولقد مر الفكر المالي في تطور بحثاً عن المقصود بالسياسة المالية عبر المدارس التالية، وتناول المبحث الثاني ثلاث مطالب: المطلب الاول، السياسة المالية في ظل المدرسة الكلاسيكية. فيما تناول المطلب الثاني: السياسة المالية في ظل المدرسة الكينزية. وركز المطلب الثالث: على السياسة المالية في ظل مدارس التوقعات العقلانية النقدية، جانب العرض.

أولا: السياسة المالية في ظل المدرسة الكلاسيكية

ظهرت المدرسة الكلاسيكية في الفترة (1776-1871) على يد الاقتصادي (أدم سميث*) بسبب التطورات التي حدثت في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحول

الاقتصاد الاوربي من الاقتصاد الاقطاعي الى الرأسمالية التجارية ومن ثم تطورت الى الرأسمالية الصناعية، ودعت هذه المدرسة الى عدم تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية وسيادة الأنظمة الاقتصادية الحرة ،كذلك تعمل قوى السوق (العرض والطلب) على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بشكل تلقائي وعند مستوى التشغيل الكامل ويرى الكلاسيك ان النشاط الفردي افضل من النشاط الحكومي ويعتبر تدخل الحكومة في غير المجالات العامة هدر وضياع للموارد الاقتصادية ومن هذا المنطلق امنت النظرية الكلاسيكية بمبدأ الحياد المالي، ولتنفيذ هذا المبدأ يجب على الدولة القيام بالوظائف التقليدية اللازمة للحصول على الايرادات العامة لتمويل النفقات العامة للدولة ، بالإضافة الى القيام بتحقيق الموازنة العامة (خليل،1982: 50)، وتأخذ السياسة المالية طابع حيادي اي محدودة الاستخدام ولا يمكنها احداث اي تغير او تعديل في النشاط الاقتصادي القائم باستخدام ادواتها المالية كالضرائب والنفقات العامة، بالإضافة الى رفضهم مسألة العجز في الموازنة العامة بشكل اشد من الفائض في الموازنة، اذ ان عجز الموازنة يتطلب المزيد من الضرائب المفروضة على دخول الافراد التي بدورها تؤثر على مدخراتهم وعلى الاستثمار الخاص الذي يعتبر الممول الرئيسي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، اما الفائض ينتج عن فرض الضرائب بشكل كبير، وينحصر دور السياسة المالية في هذه النظرية على مبدأ توازن الموازنة فقط، وليس لها اي دور في توازن النشاط الاقتصادي الذي اعتبره الكلاسيك يتحقق تلقائياً (الشيباني،2012:63).

تقوم السياسة المالية على مجموعة من الاسس التي تبين دور السياسة المالية في ظل النظام الكلاسيكي ومنها (حميدة، 2016: 6):

1. تعد السياسة المالية حيادية في جميع الانشطة الاقتصادية في ظل الدولة الحارسة.
2. يجب ضغط الموازنة حتى لا تمثل النفقات العامة الا نسبة قليلة من الدخل القومي.
3. تكون الضرائب المصدر الاساسي للإيرادات العامة وتقدير هذه الايرادات تبعاً للنفقات العامة التي تسمح بها الدولة.

4. ان الدافع الفردي هو أساس السياسة المالية.
5. ضرورة المحافظة على توازن الموازنة العامة سنوياً.
6. تفضل هذه النظرية الضرائب على كللٍ من الاستثمار والادخار وذلك لاعتمادها مصدر للإيرادات العام.

ثانيا: السياسة المالية في ظل المدرسة الكينزية

يبين كينز في اطار السياسة المالية ان ندرة راس المال تخفض مستوى الاستثمار والذي يؤثر على مستوى الرفاهية للمجتمع وان وفرة راس المال ترفع مستوى الاستثمار ويؤدي الى زيادة مستوى الاستهلاك، وتعمل السياسة المالية على توجيه تركيزها من الاستثمار الى الاستهلاك ودعا ايضاً الى الاشغال العامة في اوقات الركود كوسيلة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، وكذلك فأن عدم التوازن بين الاستثمار والادخار يؤدي الى التدفق النقدي الجامد غير الفعال وكذلك ارتفاع مستوى البطالة . وان النفقات لا تتعلق بالدخل وليس من الضروري تحقيق المساواة في اوجه الانفاق لتوفير العمالة الكاملة، والحاجة الى تدخل الدولة لتشجيع الاستثمار وزيادة مستوى الاستهلاك وضرورة ان يكون الاستثمار اكبر من الاستهلاك لتوفير راس المال الكافي (Tcherneva، 2011:15).

هناك عدة تأثيرات من الانفاق الحكومي على الاقتصاد الكلي يمكن تناولها من خلال التالي (Surjaningsih and others، 2012: 368):

1. يؤكد كينز على المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الاقتصاد الكلي وهي: (الادخار، التشغيل ،الاستثمار، الاستهلاك، الانتاج).
2. اهتم بالطلب الفعال: ويعتبر عند الاقتصاديين الكنزيين من اهم المحددات للدخل القومي وفي التشغيل الكامل .
3. اهتم بعدم استقرار الاسعار: وذلك لتكرار التوسع في انتعاش الاقتصاد وتقلب خطط الاستثمار تسبب تغيرات في الدخل القومي والانتاج بمقدار يفوق التغير الحاصل في الاستثمار .

4. سياسات نقدية ومالية نشطة : يقترح كنز من خلال أفكاره أنه يجب تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة النقدية والمالية الملائمة لتحفيز التشغيل الكامل وتحقيق معدلات عالية في النمو واستقرار الاسعار.

كما اوضح كينز ما هو العامل الذي يحدد مستوى التشغيل الكامل، من خلال نظريته في التشغيل التي تتضمن اهمية الطلب الكلي الفعال في تحديد كمية الانتاج والايدي العاملة المستخدمة في الانتاج، كلما كان الطلب كبير كلما كان الانتاج وتشغيل الايدي العاملة بنسبة اكبر والوصول الى حالة التوظف الكامل، كما ان العجز في الطلب الكلي يكون السبب في حالة الكساد الذي سادت العالم (Barber ، 1970: 246-247) ويتكون الطلب الكلي الفعال من الآتي:

1- الطلب على السلع الاستهلاكية:

يعتمد حجم الطلب الاجمالي الفعال على السلع الاستهلاكية على عاملين (الجنابي،1990: 41):

أ- حجم الدخل القومي وحجم الدخل الفردي: اذ انه كلما انخفض مستوى الدخل القومي للبلد، فانه سوف يؤدي الى انخفاض مستوى دخل الفرد، وبالتالي يخصص الدخل كله لإشباع الحاجات الاستهلاكية وينعدم الادخار وكلما كان الدخل القومي للبلد كبير، كلما زاد الدخل الفردي وكانت النسبة المخصصة للاستهلاك قليلة كلما اصبح الادخار اكبر، كما ان للفجوة التضخمية اثر كبيير على طلب السلع الاستهلاكية، بالنسبة لفائض العرض والطلب والناتج المحلي الإجمالي والانفاق الكلي

ب- بعض العوامل النفسية التي تدفع الافراد الى الانفاق او الادخار.

ويرى كينز من خلال نظرية في التشغيل ارتفاع نسبة الادخار، كلما زاد دخل الفرد بنسبه اكبر من زيادة استهلاكه للسلع والخدمات، وذلك بسبب انخفاض الميل الحدي للاستهلاك، وان ارتفاع حجم الادخار في البلدان المتقدمة يسبب الانكماش بالنسبة لمجموع الاقتصاد الوطني، ويكون السبب الرئيسي في انخفاض حجم الطلب الكلي الفعال الناتج عن انخفاض حجم الطلب على السلع الاستهلاكية، وبالتالي يقلص

من حجم الانتاج ومستوى التشغيل وارتفاع حجم البطالة، وان العامل الذي يعوض هذا النقص في حجم الطلب وارتفاع مستوى الادخار هو عنصر الاستثمار.

2- الطلب على السلع الاستثمارية:

يقول كينز ان المنظم لا يستخدم وحدة اضافية من السلع الاستثمارية، ما لم يتأكد من الكفاءه الحدية للاستثمار فاقت معدل الفائدة المدفوعة على اقتراض النقود، والمقصود بالكفاءة الحدية النسبة بين الارباح التي من الممكن الحصول عليها من الاستثمار خلال فترة الحياة وبين تكلفة الاستثمار، وان الطلب على السلع الاستثمارية يتكون من الطلب على الآلات والمكائن والمواد الاولية المعدة للاستثمار.

ولكي يتحقق الطلب الاستثماري ينبغي على الدولة ان تقوم بعدة مهام من بينها (Tcherneva،2011:16):-

1. تقوم الدولة بأنشاء المشاريع الاستثمارية لتقليل او القضاء على مستوى البطالة.
2. تقوم الدولة بتخفيض نسبة الفائدة المفروضة على القروض لتشجيع الافراد على الاقتراض وزيادة مستوى الاستثمار .
3. القضاء على جميع الاحتكارات المفروضة على المخترعات الجديدة ليسهل عمل المستثمرين والقيام باستثمارات جديدة .
4. وضع رقابة مالية من قبل الحكومة لمنع ارتفاع اسعار المنتجات واحتكارها في ايدي قليلة وبالتالي انخفاض الطلب الاستهلاكي وانخفاض مستوى الاستثمار.
5. تقوم السياسة المالية في النظام الكينزي على عدة اسس من بينها (بن احمد، 1980: 22):

1. توجه الانظار نحو القروض والضرائب، وتعتبر كوسيلة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم المجتمع.
2. زيادة النفقات العامة لتوفير سلع وخدمات اضافية ، بالإضافة للأثار الاقتصادية الاخرى .
3. ضرورة تدخل الدولة في جميع الانشطة الاقتصادية للتحول من دولة حارسة الى دولة منتجه وصاحبة قرار.

4. اتسع نطاق الموازنة العامة للدولة ، واصبح اداة لتحقيق التوازن الاقتصادي وليس فقط اداة لتحقيق التوازن الحسابي بين الايرادات ونفقات العامة.
5. لها دور كبير في التحكم بدرجة السيولة النقدية في السوق، فأما تخفيض كمية النقود عن طريق الاقتراض من الجمهور واصدار سندات حكومية او ارتفاع مستوى السيولة في السوق عن طريق الاصدار النقدي الجديد.

ثالثا: السياسة المالية في ظل مدارس التوقعات العقلانية، النقدية، جانب الطلب

1. مدرسة التوقعات العقلانية

ان مدرسة التوقعات العقلانية تأسست في بداية السبعينات من القرن العشرين في جامعة شيكاغو، ينتمي انصار هذه المدرسة الى المدرسة الكلاسيكية المحدثة(النيو كلاسيكية)، وكان من ابرز مفكريها (موث*) وركزت هذه المدرسة على سياسة جانب (جانب الطلب)لغرض تحفيز الفعاليات الاقتصادية ورفع الانتاجية وتخفيض معدلات التضخم، وتعتمد هذه المدرسة على توقعات الافراد العقلانية وما يحصلون علية من معلومات وخبرات عن المتغيرات الاقتصادية ، ولتوضيح ذلك نفترض وجود حالة من الركود الاقتصادي وان الحكومة عازمه على معالجة هذه الحالة باستخدام السياسة المالية التوسعية ، من الطبيعي ان يتوقع الافراد ارتفاع طلب الكلي وتوفر اكبر للعمل وارتفاع الاسعار والاجور نتيجة للسياسات التوسعية الحكومية لذا فان العاملين سوف يسعون للحصول على اجور اعلى ولن يرضوا بالعمل الا إذا كانت أجورهم متناسبة مع توقعاتهم بارتفاع الأسعار ولكن ارتفاع الاجور مع ارتفاع الاسعار سوف يحد من الطلب على الايدي العاملة وبالتالي فان السياسة الحكومية التوسعية تبوء بالإخفاق ولن تحقق الغرض المطلوب منها بزيادة فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة من خلال زيادة الطلب والانتاج ، وبالمثل إذا توقع الافراد تخفيض الضرائب كإجراء لتنشيط الطلب الاستهلاكي فمن الطبيعي ان التوقعات العقلانية نتيجة تخفيض الضرائب لابد ان يؤدي ذلك الى عجز في الموازنة العامة ولابد من تغطية هذا العجز او تسديد الدين ففي هذه الحالة تلجأ الحكومة الى الاقتراض، لذلك فان السلوك العقلاني وفقا لهذا التوقعات يقتضي المحافظة على مستوى استهلاكه الحالي بدل من زيادة الطلب الاستهلاكي وذلك لمواجهة زيادة الضرائب في المستقبل (بناء على

التوقعات العقلانية) وبهذا تصبح السياسة الحكومية التوسعية عديمة الجدوى(سلمان، 53:2009).

2. المدرسة النقدية

ظهرت الملامح الفكرية لهذه المدرسة في منتصف الخمسينيات معارضةً للأفكار الكينزية وداعية للعودة الى افكار واراء الكلاسيك التي كانت سائدة قبل ظهور المدرسة الكينزية.

ويعتبر فريدمان من رواد المدرسة النقدية الذي عارض افكار انصار المدرسة الكينزية في اتخاذهم السياسة المالية كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي، ويرى انه ليس من الضروري استعمال جانب الانفاق العام لتحقيق التوازن، لأنه من الممكن ان يزيد مستوى العجز في الموازنة العامة للدولة ولا يشجع على اللجوء الى الجانب الضريبي فأنه يؤكد على فشل الزيادة الضريبة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحد من ارتفاع معدلات التضخم، وهذا الامر دعا النقوديين الى الاقرار بأن التضخم الناشئ عن البطالة هو ظاهرة نقدية (المهر،1975:5).

مما دعا الحكومة الى اتخاذ اجراءات نقدية وليست اجراءات مالية في عرض النقد، ويعد النمو في معدل عرض النقد المحدد الرئيسي للناتج القومي الصافي النقدي وليس الناتج القومي الصافي الحقيقي، نتيجة التعقيدات الاقتصادية المتعلقة في السياسة المالية مما دفع النقوديين الى التشاؤم في اداء السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهم يرفضون اي اجراءات داخلية من قبل الدولة تؤدي الى زيادة مستوى العجز المالي الحكومي، ومن ثم يقود هذا الى حدوث التضخم والذي يعد المشكلة اقتصادية لديهم، لهذا السبب نرى النقوديين يفضلون سياسة القواعد كأساس للسياسة الاقتصادية المتبعة لوجود قاعدة نقدية توجه الادارة النقدية بزيادة عرض النقود بنسبة معينة تتناسب مع معدلات النمو في الناتج القومي، ويعتقدون بأن هذه السياسة تخفض من حجم التقلبات الاقتصادية، التي تعتبر السبب الرئيسي لعدم التوازن في النشاط الاقتصادي وتسمى هذه بسياسة التكييف مع واقع المجتمع (سلطان،2006 :6).

ويتم ملاحظة تأكيدها على العودة الى الاسس التقليدية للسياسة المالية وهو ما يندرج ضمن محاولات المدرسة النقودية لأحياء الافكار التقليدية.

3. مدرسة جانب العرض

ظهرت اراء هذه المدرسة واصبحت اكثر انتشار في أواخر السبعينيات من القرن الماضي في العديد من الدول الرأسمالية والصناعية بفضل عدد من الباحثين والاقتصاديين مثل (جورج جيلدرا وكريتول وانسكي وغيرهم). وكانوا من مؤيدو حملة النقد الشديدة الموجهة ضد النظرية الكينزية وأراءها بشأن التدخل الحكومي ، وقد اشتهرت هذه المدرسة بعد صياغة البرنامج الاقتصادي للرئيس الامريكي (ريغان) في حملته الانتخابية وايضاً في البرنامج الاقتصادي لرئيسة وزراء انكلترا تاتشر (زكي،1976:59).

وتركز هذه المدرسة على دور السياسة المالية في التأثير على سياسة انعاش الجهاز الانتاجي الرأسمالي عن طريق تخفيض الضرائب المفروضة ومنع تدخل الدولة في سياسة تحديد الاجور والاسعار لتبقى الية السوق هي الاداة الاكثر كفاءة لتخصيص الموارد (جوارتيني، ستاروب،1988:463).

ويرى اصحاب مدرسة جانب العرض يجب الاهتمام بالسياسة المالية للقضاء على التضخم الناتج عن السياسة الضريبية التي لها دور فعال في التأثير على الميل الحدي للادخار في الاقتصاد القومي، وكذلك له دور هاما في توجيه الموارد الاقتصادية وتوزيعها في الاستخدامات المختلفة باعتبارها احدى التكاليف التي تقلل الهوامش الربحية من جهة واضعاف القوة الشرائية من جهة اخرى، وتعد السياسة الضريبية احدى ادوات السياسة المالية فأعطى انصار هذه المدرسة اهمية كبرى للسياسة المالية في القضاء على التضخم الناتج عن فائض الطلب، ويتم القضاء عليه بتحفيز المستثمرين على توسيع مستوى الاستثمار وزيادة حجم الانتاج بهدف زيادة مستوى العرض ولها اهمية في القضاء على مستوى الركود التي تعد من المشاكل الاساسية لديهم الناتجة عن النظام الضريبي الذي يؤدي الى اختلال في الاسعار النسبية وعدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعودة الى حالة التوازن (جيلدر،1982 :265).

ويظهر من افكار هذه المدرسة اتجاه السياسة المالية (العكلي،2003 :13)، ما يلي:

1. تخفيض مستوى الضرائب المباشرة ويعطي انصار هذه المدرسة اهمية كبيرة لتخفيض المعدلات الحدية للضرائب على راس المال والدخل.
2. وضع حد للضرائب المباشرة ذات الطابع التصاعدي.
3. ضرورة ان يصحب الحد من الضرائب تخفيض في الانفاق الحكومي.

الإطار النظري لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

يُعد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) من بين الأهداف الرئيسة التي تسعى البلدان النامية إلى تحقيقه، إذ لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية بدون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من الناتج المحلي الإجمالي(النمو الاقتصادي)، وذلك لكون النمو يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع،

اولا: تعاريف النمو الاقتصادي:

عرف النمو الاقتصادي بانه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وحسب هذا التعريف فإن مفهوم النمو الاقتصادي يكون هو نفسه مفهوم الرفاهية الاقتصادية (سويفى، 2009، 56). كما عرف ميشيل تودارو النمو بانه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والأيديولوجية (تودارو، 2006، 175). من خلال تعريف (سويفي وتودارو) يتضح ان النمو يهدف إلى تحقيق زيادة في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وذلك عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية بإدخال التكنلوجيا في العملية الإنتاجية من اجل زيادة حجم الناتج المحلي لأجمالي والذي ينعكس على زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ويشير (البياتي) إلى النمو الاقتصادي بانه حدوث زيادة مستمرة في نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي مع مرور الزمن، ونصيب الفردي هو مجموع الناتج المحلي الجمالي على عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد من الناتج المحلي للمجتمع،

ويعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي لأي بلد (البياتي،2008,59).

ويمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي "هو حدوث زيادة في أجمالي الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات، والتي يرغب فيها سكان المجتمع خلال فترة زمنية معينة، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" (سوانينبيرج،2008 ،84).

ثانياً: مصادر النمو الاقتصادي

من اجل توضيح مصادر النمو الاقتصادي، من الأفضل التعرف على دالة الإنتاج Production Function، التي تتمثل بتحويل المدخلات الاقتصادية إلى مخرجات من السلع والخدمات، والتي تستخدم من قبل المستهلكين، إذ تصف دالة الإنتاج الجزئي المدخلات والمخرجات لمنشأة أو لصناعة ما في الاقتصاد الكلي لبلد معين، بينما تعبر دالة الإنتاج الكلي عن مدخلات ومخرجات الاقتصاد بأكمله لبلد معين (Openstax College، 2014، 149).

لقد بين الاقتصاديون الذين درسوا النمو، أن محرك التقدم الاقتصادي يجب أن يستند على أربعة مصادر رئيسة بغض النظر عما كان البلد المعني غني أم فقير، نامي أو متقدم، وهذه المصادر الأربعة تسمى كذلك بعوامل النمو وهي:

1. الموارد البشرية (عرض العمل، التعليم، المهارات، التدريب، الحوافز).
2. الموارد الطبيعية (الأرض، المعادن، الوقود، طبيعة البيئة).
3. رأس المال (المصانع، الآلات، الطرق، الملكية الفكرية).
4. التطور التكنولوجي والابتكارات (العلوم، الهندسة، الإدارة، تنظيم المشاريع).

وبذلك فأن دالة الإنتاج الكلي التي تجمع إنتاج البلد الكلي إلى المدخلات والتكنولوجيا، تكتب جبرياً على الشكل التالي: $Q = AF(K, L, R)$

إذ أن Q= المخرجات أو الإنتاج.

K= الخدمات الإنتاجية لرأس المال.

L = العمالة.

R = مدخلات الموارد الطبيعية.

A = مستوى التكنولوجيا في الاقتصاد.

F = رمز دالة الإنتاج.

أنّ مدخلات رأس المال والعمالة وزيادة الموارد الطبيعية، من شأنها أن تزيد الإنتاج على الرغم من أن الإنتاج المحتمل يظهر تناقص الغلة للمدخلات الإضافية من عوامل الإنتاج، كما أن التكنولوجيا التي يتم تحسينها من خلال الاختراعات الجديدة، تسمح بإنتاج المزيد من السلع والخدمات وبنفس المقدار من المدخلات (Paul & William، 2010 ، 219).

ثالثا: أنواع النمو الاقتصادي

هناك عدة أنواع من النمو الاقتصادي ونذكر منها (ريان، 2015,10):

1- النمو التلقائي: ويحدث هذا النوع من النمو بفضل القوى الاقتصادية الذاتية المتاحة لدى بلد ما، دون وضع خطة اقتصادية وطنية، أي دون اتباع أساليب التخطيط العلمي على المستوى الوطني.

2- النمو الموجة أو المخطط: ويكون النمو ناتجاً من عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وإمكانياته، وتأتي إمكانية هذا النوع من النمو من إمكانية وقدرة المخططين وعقلانية الخطط الموضوعة، ودقة التنفيذ والمتابعة، وكذلك مشاركة المجتمع في عملية التخطيط والتنفيذ وعلى جميع المستويات.

3- النمو العابر أو غير المستقر: وهو نمو طارئ لا يمتلك صفة الاستمرارية ويحدث نتيجة عوامل خارجية سرعان ما تتلاشى، ويتلاشى النمو الذي أحدثته، وهذا النوع من النمو ينتشر في البلدان النامية النفطية نتيجة لتطورات مفاجئة بتجارتها مثل ارتفاع أسعار النفط أو المواد الخام مما يترتب عليها قفزة في معدل النمو الاقتصادي، وبسبب ذلك نجد أثره قليلا في البيئة التي ولد فيها لعدم التفاعل مع القوى الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

رابعاً: مؤشر أو مقياس النمو الاقتصادي:

هناك عدة مقاييس ومؤشرات التي تعبر عن النمو الاقتصادي ولكن من اهم المقاييس هو نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كونه يعبر عن مستوى المعيشي والرفاهية لأفراد المجتمع.

حيث يمكن التعبير عن رفاهية أفراد المجتمع بمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويقصد بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على العدد الكلي للسكان، وأن الناتج المحلي الإجمالي يمثل مجموع قيمة الإنتاج من السلع والخدمات مستبعدا منه قيمة الاستهلاك الوسيط من المستلزمات السلعية والخدمية، ويشمل مجموع القيم المضافة الإجمالية المتحققة في الأنشطة الاقتصادية داخل الحدود الإقليمية للبلد، وبمساهمة عوامل الإنتاج الوطنية وغير الوطنية (مصطفى، 2011 ، 156)، كما يعد مؤشر نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقياساً مهما للنمو الاقتصادي، وهو من المقاييس الجيدة والمهمة، ويبين هذا المؤشر قوة الطلب المحلي، ومستوى الاستهلاك وفي الوقت نفسه فهو عامل مهم لقياس الأجور التي يحصل عليها الفرد، فالنمو الاقتصادي يعني زيادة مستمرة في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الزمن، وهذه الزيادة قد تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة في حالة عدم حدوث مشكلات كالتضخم واختلال موازين المدفوعات، فضلا عن عدالة التوزيع (الشيبي، 2008 ،25).

إذ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

$$\text{GDPP} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}{\text{عدد السكان}} \times 100$$

أما معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج فيمكن قياسه وفق الصيغة التالية:

$$\text{GDPP} = \frac{p1 - p0}{p0} \times 100$$

حيث أن: = NGDP معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

P_1 = نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنة المقارنة.

P_0 = نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنة الأساس.

3.2 ادوات السياسة المالية

تستخدم الدولة ادوات السياسة المالية لغرض تحقيق اهدافها، من اهم هذه الادوات هي النفقات العامة والايرادات العامة والموازنة العامة واعادة توزيع الدين العام (القروض) والضرائب.

اولا: النفقات العامة

عرفت النفقات العامة بأنها "مجموع الانفاق الحكومي سواء كان الغرض منه اشباع الحاجات العامة او اقامة المشروعات ذات النفع الاجتماعي او المساهمة في تخفيف العبء عن كاهل المواطنين محدودي الدخل" (مصطفى، حسن،1989: 48).

وتعد سياسة الانفاق العام من ادوات السياسة المالية التي كان دورها محدود في بداية الامر ويقتصر فقط على الوظائف التقليدية للدولة (الامن، والدفاع) ولا يمس الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولكن مع مرور الوقت ازدادت اهمية النفقات العامة الناجمة عن توسع دور الدولة وتطورها، اصبحت لها تأثير في جميع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية، بما يخدم مصلحتها وتحولت من الدولة المحايدة والحارسة الى الدولة المتدخلة مما ادى الى تنامي ملحوظ للاقتصاد فيها اذ اصبحت دولة منتجة ومصدرة وذات كثافة عالية في راس المال، ومكانة اقتصادية مهمة، ونتيجة التوسع في هذه الوظائف والادوار ازدادت اهمية ونوعية النفقات العامة، اذ تطورت النفقات المحايدة واصبحت نفقات هادفة لذلك اصبحت الحاجة ملحة للاهتمام بسياسة النفقات الهادفة لتطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يمر به البلد وفقاً للموارد الاقتصادية المتاحة ودرجة النمو الاقتصادي، وازدادت أوجه الانفاق العام كالأنفاق على مشاريع التنمية التي اصبحت تشكل نسبة عالية في الدخل القومي (الاسدي،2010: 14-15).

ويساهم الانفاق العام بزيادة الطلب الكلي والاستهلاك الكلي في البلدان النامية او المتقدمة، وذلك من خلال من اعادة توزيع الدخل او زيادة حجم الاستثمار وبالتالي فأن سياسة الانفاق الحكومي تقوم بعدة وضائف ومنها تنمية الدخل والمحافظة على استقراره من خلال التوسع في الانفاق الحكومي الى جانب الانفاق الخاص مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي، وكذلك تتغير سياسة الانفاق الحكومي تبع لتغيرات الدورات الاقتصادية في فترات (الرخاء والكساد) ففي فترة الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الانفاق الخاص، أما في فترت الكساد ينخفض الانفاق الخاص مما يفرض على الدولة القيام بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها وتستعمل في تمويله الدين العام والإصدار النقدي (الفتلاوي، 2009: 21).

ويمكن للدولة تفادي ظاهرة البطالة من خلال سياسة الانفاق الحكومي، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال مما يؤثر سلباً على رغبة المنتج في التوسع الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار كما يمكن أن يؤدي الى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة إنفاق حكومي توسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة (محسن،2003: 57).

وقد تم تقسيم النفقات العامة تبعا لوجهات نظر المختصين بتطور علم المالية العامة لتحديد كيفية توزيع الانفاق العام بمساعدة الاجهزة المختصة بهذه النفقات وتنقسم الى النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية (مصطفى،حسن،1989: 48).

4.2 سياسة النفقات العامة الحقيقة او الفعلية.

يقصد بها تلك النفقات التي تصرفها الدولة على القطاعات الانتاجية مقابل الحصول على سلع وخدمات او رؤوس اموال انتاجية، كالمرتبات، وأثمان توريدات والمهمات الازمة لسير المرافق العامة، وتمثل هذه النفقات دخول حقيقية حصل عليها المستفيدين منها مقابل ما قدموه للدولة من عمل او سلع وخدمات معنى ذلك هذه النفقات تؤدي الى خلق دخول جديدة تضاف الى الدخل القومي للبد ويحقق اعلى مستوى من الرفاهية لهذه الفئات.

هناك نوع اخر من سياسة النفقات العامة الحقيقية موجه للمشر للمشاريع التنموية وكذألك المشاريع الخدمية ،مثل البنية التحتية ونرى زيادة الطلب الفعلي نتيجة زيادة النفقات على هذه المشاريع واصبحت هناك دخول اضافية جديدة ناتجة عن تشغيل الايدي العاملة اضافية يترتب عليها زيادة في الاستهلاك وايضا الاستثمار ويتحقق استقرار اقتصادي.

اولا:سياسة النفقات التحويلية:

تتضمن هذه السياسة ما يأتي

1. سياسة منح الاعانات النقدية: وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بقصد تحويل جزء من الدخل القومي اي عاده توزيع الدخل القومي لمصلحة طبقات او فئات المجتمع وتحقيق واستقرار اقتصادي ، وعليه لا تؤدي هذه النفقات مباشرة الى زيادة الانتاج القومي حيث تقوم بدفعها الدولة دون ان تحصل في مقابلها على اية سلعة او خدمة من المستفيدين من هذه النفقات.
2. سياسة دعم الانتاج: وهي تلك الاعانات التي تقدم للمنتجين حتى يتمكنوا من تخفيض اسعار السلع التي يقومون بإنتاجها والتحويل هنا للقدرة الشرائية من المنتجين لصالح المستهلكين، وايضاً تشجيعهم وزيادة رغبتهم على الانتاج في القطاعات المرغوبة ذات الانتاجية العالية، وتكوين راس المال مثل قطاع الصناعة وقطاع الزراعة وبقية القطاعات الاخرى ذات فائدة كبيرة للمجتمع، وكذلك منح اعانات للمستثمرين.

ثانيا: الايرادات العامة

تعد الايرادات العامة المصدر الاساسي الذي تستمد الدولة منه الاموال اللازمة لتمويل نفقاتها المتعددة لإشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع (طاقة، العزاوي ،2007: 75)، وقد كانت الايرادات العامة في بداية نشأتها تقتصر على الوظائف التقليدية للدولة وليس لها اي دور في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ولكن مع تطور دور الدولة واتساع نطاقها اصبحت لها دور كبير في الانشطة الاقتصادية واصبحت اداة من ادوات السياسة المالية ذات الاهمية، وهناك عدة انواع من الإيرادات العامة (العبدلي، ازهار،2014: 19):

1- الايرادات الاقتصادية (ايرادات املاك الدولة/الدومين): وهي الاموال التي حصلت عليها الدولة من مواردها المتعددة مثل ايجار العقارات او من مشاريع اقتصادية اخرى، وتعتبر الدولة المالك القانوني لهذه الاموال اما الدومين فهو الاموال العقارية او المنقولة التي تملكها الحكومة ملكية خاصة او ملكية عامة

2- الايرادات السيادية: وهي تلك الاموال التي تحصل عليها الدولة جبراً من الأفراد والمؤسسات بمالها حق السيادة على شكل ضرائب، والرسوم ومقابل التحسين(الاتاوة) والغرامات المالية وكذلك التعويضات تمنحها بعض الدول الاجنبية الى بعض الدول وكذلك القروض الجبرية الذي تلتزم الدولة بتسديدها فضلا عن الاصدار النقدي الجديد ومنها.

ثالثا: الضرائب ودورها في النمو ودورها في الأساس من الموازنة العامة

يمكن تعريف الضريبة على انها "استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الاشخاص الطبيعيين والاعتبارين وفقا لقدرتهم التكليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الاعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة" (المهايني، والخطيب،2000 : 195).

وهناك عدة قواعد اساسية تفرضها الحكومة على الضريبة: لأجل توفير الإيرادات العامة للدولة ولعل من اهم هذه القواعد هي(المحاميد ،2001: 16):

1. قاعدة العدالة (المساواة): تعتبر هذه القاعدة من اهم قواعد الضريبة التي تفرض على كل رعايا الدولة بدفع مقدار الضريبة بحسب مقدرة كل منهم، وتقاس هذه المقدرة بمقدار الدخل الذي يحصل كل منهم في ظل حماية الدولة وتحت رعايتها.
2. قاعدة اليقين: تتضمن هذه القاعدة بأن الضريبة المفروضة على كل شخص يجب ان تكون محددة وصريحة، وأن يكون توقيت الجباية وطريقتها واضحة للمكلف بدفعها.
3. قاعدة الدفع الجبري: تبين هذه القاعدة الدور القانوني للدولة في الاستقطاع الجبري من الافراد الذين وجبت عليهم الضريبة ويمتنعون عن التسديد.
4. قاعدة الملائمة: تقتضي هذه القاعدة بأن تستقطع الضريبة في انسب الاوقات وبأفضل اسلوب للمكلف بحيث تضمن عدم إزعاجه وتضمن سهولة التكليف ويسره بالنسبة له، مثل تحصيل الضريبة على النشاط التجاري والصناعي والحرفي او المهني.

5. قاعدة الاقتصاد في النفقات: تتضمن هذه القاعدة الية تحصيل الضرائب يجب ان يكون الفرق بين ما ينفق لتحصيل الضريبة وبين ما يدخل الى خزينة الدولة من هذه الضرائب اقل ما يمكن حتى تتحقق الوفرة في الغلة الضريبة.

اهداف الضريبة:

تسعى الدولة من خلال فرض الضرائب تحقيق اهداف عدة من بينها:

1. الاهداف المالية: تهدف الضريبة الى توفير الموارد المالية للدولة لكي تمول الانفاق العام لتوفير الخدمات العامة للمجتمع (بوزيد ،2007: 12).
2. الاهداف الاقتصادية: تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق التحكم بالضرائب، فعند مرور اقتصاد البلد بفترة الانكماش تعمل الدولة على تخفيض الضرائب وعند مروره بفترة تضخم ترفع من حجم الضرائب ويقل الانفاق وتقل القوة الشرائية، كما ان هناك مشاريع بدائية لا تفرض عليها ضرائب لتشجيعها على الانتاج (الفتلاوي،2009: 27).
3. الاهداف الاجتماعية: لا تقتصر اهداف الضريبة على الاهداف المالية والاقتصادية فقط، وانما تسعى الدولة من خلال فرض الضرائب لتحقيق اهداف اجتماعية كإعادة توزيع الدخل لتقليل الفوارق الطبقية بين افراد المجتمع وذلك بخفض نسبة الضرائب المفروضة (علي ، 2006 : 177).

الاثار الاقتصادية للضرائب:

للضرائب اثار اقتصادية على كل من المستوى العام للأسعار وعلى توزيع الدخل(الجنابي ،1990:157):

1. أثر الضريبة على المستوى العام للأسعار : للضريبة تأثر كبير على مستوى اسعار السلع والخدمات، اذ تفرض الضريبة على السلع المنتجة فيؤدي الى رفع سعرها لتغطية مقدار الضريبة المفروضة وكذلك تقطع نسبه معينه من دخول الافراد، وبدورها تقلل من الطلب على السلع والخدمات التي ينخفض سعرها.
2. أثر الضرائب على تويع الدخل : للضرائب تأثر كبير على توزيع الدخل وهناك نوعان من الضرائب هما الضرائب الغير مباشره وهي تمس الفقراء اكثر

من الاغنياء بينما النوع الاخر هي الضرائب التصاعدية وتمس الاغنياء اكثر من الفقراء لتقليل او الحد من التفاوت بين الطبقات وتقع هذه الضرائب على التركات.

القروض العامة

تعد القروض العامة النوع الثاني من الايرادات العامة، تلجا اليها الحكومة عند عجز الضرائب عن تسديد أوجه الانفاق العام. والقرض العام "هو عقد تبرمه الدولة مع الجمهور أو المؤسسات أو مع دولة اخرى تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض وفوائده عند حلول موعد السداد وحسب الاتفاق وذلك طبقا لاذن يصدر من السلطة المختصة "(سالكي ،2001: 27).

هناك بعض الحالات التي تلجأ اليها الدولة للقروض العامة، لتغطية النفقات العامة المتزايدة التي عجزت الايرادات العادية عن تغطيتها وكذلك بلوغ الضرائب مستوى معين وهوه الحجم الامثل للضريبة لا يمكن للدولة فرض المزيد من هذه الضرائب خوفاُ من تدهور النشاط الاقتصادي.

وفي حالات اخرى تلجأ اليها الدولة كوسيلة للحصول على الاموال التي لا تستطيع الضرائب الحصول عليها بسبب ردود الافعال السياسية وربما الاجتماعية الغير لائقة والتي تؤدي الى التهرب الضريبي واستخدامه لتحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها احدى ادوات السياسة الاقتصادية (إبن دعاس ، 2010: 118) وتقسم القروض العامة الى الأقسام التالية:

1. من حيث المصدر

أ- قروض داخلية : القروض الداخلية "هي القروض التي تحصل علية الدولة من الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في اقليمها بغض النظر عن جنسياتهم سواء كانوا مواطنين أو أجانب". وهناك مزايا للقروض الداخلية من بينها ان الدولة تمتلك حرية وضع القيود على القروض ومنح امتيازات للمقرضين لتشجيعهم على منح القروض، ومما يقلل من مزايا هذه القروض وخاصة في البلدان النامية لقلة المدخرات الوطنية وزيادة الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض مستوى الاستثمار وحاجة البلد للعملات الاجنبية اللازمة لشراء المعدات

الاستثمارية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذه القروض لا تزيد من القوة الشرائية للبلد وإنما فقط تحويلها من القطاع الخاص الى القطاع العام)عبود،2012: 5,(يترتب على هذه القروض اثار اقتصادية للقروض الداخلية، تتمتع الدولة بحرية كبيرة عند اكتتاب القرض، وتبين المزايا الممنوحة للمقترض وكيفية السداد، حيث لا تعتبر القروض الداخلية اقتطاع للثروة وانما اعادت توزيع الثروة القومية كذلك فان طاقة الدولة على الاقتراض الداخلي اكبر بكثير من طاقتها على الاقتراض من الخارج إذ أنها لا تستطيع إن تملى شروطها على دولة أخرى أو على المدخرين خارج حدود إقليمها ولكن تعمل على إغرائهم بالمزايا العديدة. إما في الداخل فتعمل الدولة على نجاح قروضها باستغلالها لكافة الاعتبارات السياسية و الاجتماعية فتثير في نفوس المواطنين روح الوطنية والواجب الوطني لتدفعهم إلى الاكتتاب. كذلك فإنها تطرح قروضها بعد دراستها للوضع الاقتصادي السائد ومعرفة العوامل المهيأة لإنجاح القروض، كتوافر المدخرات واستعداد المدخرين على الاكتتاب في السندات الحكومية لما تهيئة لهم من استثمار مضمون بمزايا لا تقل عما هو سائد في السوق. إلى جانب ذلك فهي تخفض من قيمة إصدار السندات لإعطاء الفرصة لصغار المدخرين للاكتتاب، وتتجنب الدولة فقدان ثقة الأفراد في ائتمانها بمحافظتها على الاستقرار النقدي وعملها على عدم ارتفاع الأسعار(ابو مصطفى ،2009: 65).

ب- قروض خارجية: القرض الخارجي "هو ذلك القرض الذي تحصل عليه الدولة من الحكومات الاجنبية او من الاشخاص الطبيعيين او الاعتباريين المقيمين في الخارج وكذلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأنشاء والتعمير" (عبود،2012: 6).

تلجأ الدولة الى القروض الخارجية عند عجز القروض الداخلية عن سد نفقاتها الاستهلاكية والاستثمارية، او ربما لسبب اخر هو احتياجات البلد للعملات الاجنبية لغرض استيراد السلع الاستثمارية مثل الآلات والمكائن والمعدات الاخرى .

اثار القروض الخارجية هذه القروض انها ذات مرونة عالية، متمثلة بطول الفترة الزمنية لسداد المبلغ وكذلك تؤثر على سعر الصرف وميزان المدفوعات عند

حصول القرض أو عند تسديد القرض وله مخاطر اخرى تتمثل في احتمال تدخل الدول الاجنبية أو الهيئات الاجنبية في السياسة الاقتصادية أو شروط معينة من جانب المنضمات الدولية كما في حال صندوق النقد الدولي الذي يفرض على الدول المقترضة سياسات مالية ونقدية لابد من التزام الدول المدنية بتنفيذها تسهيلات (دراز،1981: 351-353).

وتختلف الاثار الاقتصادية للقروض الخارجية بحسب استخدام القرض مثلاً السلع الاستهلاكية لها اثار على الدخل القومي تختلف عن السلع الاستثمارية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية مثل الآلات والمكائن التي تمتاز بسرعة تكوين رؤوس الأموال وزيادة الطاقة الانتاجية وبالتالي تزيد من حجم العمالة في الدول المقترضة وزيادة مستوى الدخل القومي اما السلع الاستهلاكية تزيد من حجم السلع المعروضة في الاسواق وتمنع ارتفاع مستوى الاسعار في السوق ولها اثار سيئة على اقتصاد بلد يعتمد بدرجة الاولى على السلع الاجنبية ويقضي على نشاطات الانتاجية والاقتصادية للبلد دون تقدم ولأيمكن زيادة رؤوس الاموال وتوسع في الانتاج يعمل لسنوات عدة لأجل سداد هذا القرض(دراز،1981:362)، وتنظر السياسة المالية الى القرض نظره سياسة اقتصادية مهمة تستخدم لتحقيق التوازن ومعالجة بعض الازمات الاقتصادية، اذ تقوم الدولة بتخفيض القوة الشرائية في السوق عن طريق اتباع السياسة الانكماشية وسحب القروض الداخلية من الافراد والشركات وهذا يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية في السوق وزيادة الطلب الفعلي على السلع والخدمات لتحقيق التشغيل الكامل وبعد انهاء ازمة التضخم تقوم الدولة باسترجاع القرض.

تقسم القروض من حيث الاجل الى (عاتي،2010: 50):

1. قروض قصيرة الاجل: هي تلك القروض التي يتم سدادها مده زمنية خلال سنة او اقل وتسمى الدين السائد او العائم، والفائدة من هذه القروض استخدامها في سداد عجز نقدي مؤقت.
2. قروض طويلة الاجل: هي تلك القروض التي تزيد مدتها عن خمس سنوات وتستخدم في تمويل الاستثمارات العامة او نفقات الحروب والدفاع وغيرها.

5.2 الدراسات السابقة

اولاً: الدراسات العربية

من خلا دراسة مسعود 2005 فقد هدفت الدراسة الى ان السياسة المالية المطبقة في الجزائر ادت الى زيادة معلات النمو الاقتصادي، أي ان نمو الانفاق العام وزيادة معدلاته سنة تلو الاخرى سياسة اتبعتها الجزائر في بلوغ معدلات نمو ملموسة، فنظراُ لاتساع نشاط الدولة وكانت النفقات التشغيلية تمثل 72% بينما الاستثمارية 38% من النفقات العامة في افضل الأحوال وتزايد الايرادات العامة خلال فترة الدراسة ، وكانت تعتمد بصورة كبيرة على النفط حيث تمثل اكثر من 60% من الميزانية ، مما جعل اقتصاد الدولة عرضة للتغيرات الخارجية وبالأخص ما يتعلق بأسعار النفط وكذلك اختلال في الهيكل الاقتصادي وانعدام التوازن في نمو النفقات العامة بنسب اعلى من الايرادات العامة.

اما في دراسة الخزرجي (2005) فقد هدفت الدراسة الى متابعة تطورات الانفاق الحكومي ونسبة الانجاز على المستوى القطاعي والاقليمي، حيث اتبعت الدراسة انموذج (ARDL) في قياس العلاقة بين الانفاق الحكومي ومعدلات الفقر والبطالة، وقد استنتجت عدة نقاط، ابرزها أن العراق ما زال متأخرا في تحقيق الاهداف الاقتصادية المتعلقة بالفقر والبطالة، وقد اوصت الدراسة الى تغيير نوع الموازنة الحكومية كونها تذهب الى نفقات تشغيلية لا تساهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي.

قام بها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات (2007) الى دراسة تحليلية كان الهدف منها التخفيف من حدة الفقر بالاستناد الى المعطيات التي تم الحصول عليها من المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، وبيان العوامل المؤثرة فيه. وقد توصلت الى ضرورة الارتقاء بعمل شبكات الامان الاجتماعي مع ايجاد فرص عمل للأفراد، من خلال التعاون بين الجهات المختصة كوزارة التخطيط والبنك الدولي.

بينت دراسة الخفاجي، (2009) متابعة ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي والتعرف على التفاوت في توزيع الدخل واثرها على الفقر،

من خلال تقدير خطوط الفقر المدقع والمطلق، ودراسة وتحليل ظاهرة الفقر في العراق من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وبيان بعض العوامل التي أدت الى تفاقم ظاهرة الفقر في العراق ووضع السياسة الملائمة لمعالجة هذا الظاهرة التي تؤدي الى معالجة ظاهرة الفقر في العراق. وقد استنتجت بأن التفاوت في توزيع الدخل للفترة المذكورة سابقاً كان له الاثر الواضح في تفاقم ظاهرة الفقر اذ ساهمت عدة عوامل في زيادة نسبة الفقر في العراق وكالتالي:

1. عدم العدالة في توزيع الدخل مع تباين في توزيع فرص الانتاج وابعاد اصحاب الدخل المنخفض من التحكم بالأصول الانتاجية.
2. فشل العديد من خطط التنمية في تحقيق اهدافها المستدامة، مع عدم القدرة في ادارة الموارد بصوره صحيحه والافراط في اصدار النقد.
3. إن للضرائب التصاعدية على الدخول العالية دوراً فعالاً في تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل من خلال إعادة توزيعها عن طريق تمويل الخدمات العامة ، ومنح إعانات البطالة والرعاية الاجتماعية، والتي عادة ما تكون في صالح الفئات الفقيرة.
4. لقد شجع توافر الموارد المالية (النفطية) السهلة في فتح أبواب الاستيراد أمام مختلف السلع الزراعية والصناعية، وذلك بغض النظر عن مستويات الإنتاج وظروف التنافس وتكاليف الحماية. مما نجم عنه تدهور في القطاع الزراعي وارتفاع مستوى التفاوت في توزيع الدخل وانتشار البطالة في المناطق الريفية.

وهدفت دراسة الشامي، (2011) تحليل دور السياسة المالية في العراق لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، واتجاهاتها واستنتجت الدراسة ان استمرار العراق بالاعتماد على الظاهرة الريعية مما يجعل الاقتصاد العراقي معلن لجميع الدول ويعرضه للعديد من الصدمات الخارجية وهذا يحد من فعالية السياسة المالية في العراق وينعكس تأثيرها على السكان وان هناك عجز مستمر للأعوام (1990- 2002) وفائض طيلة الاعوام (2003-2011) وتظهر علاقة عكسية بين العجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، لذلك فأن الاعوام ما قبل 2003 سجلت هبوط في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك عدم انتهاج السياسة المالية للدولة العراقية لنهج تعددية المصادر المنتجة للعائد المالي، مما افقد الموازنة العامة

المرونة في مواجهة تقلبات اسعار النفط وبدلا من ان تكون مصدر تحقيق الامن الاقتصادي، جعلت الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الخارجية.

وهدفت دراسة السامرائي، (2012) الى بيان أثر بعض التغيرات الكلية الرئيسية على معدل الفقر ولعينة مختارة من الدول" حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مستويات الفقر ومدى انعكاسها على معدلات البطالة واستنتجت هذه الدراسة بان للفقر زوايا متعددة منها اقتصادية واجتماعية وصحية وبيئية فهو لا يعبر عن العوز المادي فقط كما هو معروف لا بل انه يمثل مدى ابعد من ذلك يرتبط بالأمور التي يعاني منها الانسان جراء الفقر الذي يعيشه. كما ان للناتج المحلي الإجمالي علاقة في الحد من الفقر حيث يتراجع الفقر بمعدلات واضحة في ظل النمو الاقتصادي السريع لأغلب بلدان العالم وان النمو السكاني له دور يعيق التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى الاستمرار في تدني الدخول فيها فيعد التسارع النمو السكاني في العالم جذور مشكلة الفقر في الزيادة السكانية التي تنمو بصورة سريعة لا تتناسب مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبدورها تعمل على تدني المستويات المعاشية للأسر.

ثانياً: الدراسات الاجنبية

وهدفت دراسة مكاي (MCKay، 2002) الى معرفة العلاقة بين الفقر والسياسة المالية وتأثير السياسة المالية على توزيع وحدة الفقر واستخدم الباحث المنهج التحليلي من نتائج الدراسة اعتبار السياسة المالية الوسيلة الرئيسية والتي استخدمتها الحكومة على تأثير توزيع الدخل والفقر ولكن العلاقة بين السياسة المالية والفقر ليست مفهومه جيدا واوصى الباحث بضرورة تقييم اثر السياسة المالية الذي يحتاج الى تطوير في مختلف الاتجاهات وتوفير مجموعه واسعه من المعلومات.

وهدفت دراسة جورقي (Jorge،2001) تهدف هذه الدراسة لوضع سياسة مالية كأداة لمعالجة عدم المساواة في توزيع الدخل، ومحاولة لتحسين الوضع المعيشي للفقراء عن طريق التمويل العام المتمثل بالإيرادات والنفقات. خرجت الدراسة بالاستنتاج الاتي:

1. الضرائب التصاعدية المباشرة تميل إلى جعل التوزيع النهائي للدخل أكثر مساواة ، والعكس هو الصحيح بالنسبة للضرائب غير المباشرة.
2. النفقات الحكومية حتى في البلدان الأكثر فقرا تميل إلى أن تكون كبيرة جدا مقارنة بالدخل الذي تحصل عليه أفقر مجموعات السكان.

الفصل الثالث

تطور السياسة المالية في العراق

1.3 المقدمة

مرت السياسة المالية في العراق بمراحل متعددة في ضوء الخطط التي وضعتها الحكومات المتعاقبة، وحسب الظروف المحيطة بكل مرحلة، وتهدف السياسة المالية لتحقيق التوازن في الاقتصاد العراقي الذي طالما عانى من تشوهات عدة بسبب الظروف غير الطبيعية التي مر بها البلد وتكتسب السياسة المالية اهميتها من السياسة الاقتصادية، ويعد الاقتصاد العراقي احادي الجانب؛ اذ تشكل الايرادات النفطية الثقل الاساسي في الموازنة العراقية. وبعد عام 2003 اتجهت السياسة المالية في العراق نحو وضع استراتيجية مرنة من خلال استخدام ادواته لتنفيذ الخطط الاقتصادية التي تبنتها الجهات المسؤولة عن الاصلاح والانفتاح الاقتصادي، كما توجهت السياسة المالية في العراق نحو تطبيق وتنفيذ خطط الدولة القائمة على برامج الاصلاح الاقتصادي عن طريق توزيع الموارد المتاحة على القطاعات ذات الانتاجية العالية لدعم النشاط الاقتصادي، بالإضافة الى رسم سياسة التبادل التجاري والانفتاح الاقتصادي مع الدول الاخرى ووضع اليات عمل للأسواق لتوفير فرص عمل ووظائف لتخفيض نسبة البطالة ومستويات الفقر، ودعم القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الاجنبي والمحلي في البلد، كما تعمل السياسة المالية على توفير مصادر مالية متنوعة وعدم الاعتماد على مصدر تمويل واحد مثل الموارد النفطية التي تشكل نسبة 80%–90% من صادرات البلد والموازنة العامة، وايضاً اعادة النظر في هيكل الانفاق الحكومي وتوجيه الاموال نحو الاستثمار وادارة الدين العام الحكومي واصلاح الهيكل الاداري والمؤسسي للدولة، ولتحقيق هذه التوجهات في السياسة المالية يجب على الدولة تنسيق الجهود واتباع سياسة مالية تتوافق مع سياسة البنك المركزي النقدية وتتمثل هذه السياسة في اعطاء الدور الاكبر لقطاع النفط باعتباره الممول الرئيسي والوحيد، وللكهرباء، بالإضافة الى الخدمات العامة الاخرى في الموازنة العامة للدولة ، وتعتبر من ابرز سمات الاصلاح الاقتصادي هي سياسة

تخفيض الدعم الحكومي والمتمثلة بالبطاقة التموينية وبدء العمل في هذه السياسة منذ عام 2006 من خلال تخفيض الدعم المالي تدريجياً عن المشتقات النفطية وتخفيض نسبة دعم البطاقة التموينية من هذه المشتقات (السعداوي،2013: 235-237).

ولقد حاولت السلطة التشريعية للدولة على وضع قوانين تساعد على تنفيذ هذه السياسة وهناك توجهات جديدة اخرى للسياسة المالية متمثلة بمنح الصلاحيات لمجالس المحافظات بالتحكم بالتخصص المالي الخاص بها لتنفيذ المشاريع التي تخدم مصلحتها، هذه التغيرات والتوجهات في السياسة المالية جاءت لتغير النظام السياسي في العراق من حكم مركزي شمولي الى حكم ديمقراطي فيدرالي وفقاً لمضمون الدستور العراقي.

لقد مرت السياسة المالية بعد عام 2003 بتحولات عديدة فيما يخص البنية القانونية للسياسة المالية لكي يتلاءم مع الواقع الاقتصادي الجديد عبر تشريع العديد من الاوامر 2.3، القوانين المالية، وسيتم ايجاز هذه المتغيرات كما يلي (عبيد، 2013: 79):

1. اصدرت سلطة الاحتلال اوامر بتعديل السياسة الضريبية في العراق بما تتضمن هذه الاوامر تخفيض نسبة الضرائب المفروضة على دخول الافراد وارباح الشركات.
2. وفي عام 2004 اصدار قانون ادارة الدين العام المرقم 94 والمتضمن توجيهات بيع الاوراق المالية الحكومية تبعاً لألية السوق، وقيام البنك المركزي العراقي بإدارة مهام وزارة المالية باعتباره الوكيل المالي لها والمسؤول عن ادارة حوالات الخزينة العامة للدولة قصيرة الاجل بدلا من سياسة النقد.

وضح في الجدول التالي الادوات الاساسية للسياسة المالية هما الايرادات العمة والنفقات العامة ونسبة تغير هذه الايرادات والنفقات خلال سنوات الدراسة ونسبة العجز او الفائض.

يتضح من الجدول رقم (1) ان الايرادات العامة بلغت 32982739 مليون دينار لعام 2004 ونلاحظ الارتفاع المستمر في الايرادات العامة منذ عام 2004 بعد الاحتلال الامريكي ورفع الحصار الاقتصادي عن البلد اذ بلغت نسبة الارتفاع

3.0% وبعد الانفتاح الاقتصادي للبلد مع البلدان الاخرى وتحرير التجارة ورفع القيود عن البلد وانهاء اتفاقيات النفط مقابل الغذاء التي ابرمت انتعش الاقتصاد العراقي، وسجل العراق نسبة نمو في عام 2008 بمقدار 47% وبسبب الازمة المالية العالمية(ازمة الرهن العقاري) في عام (2008) فقد القت هذه الازمة بضلالها على الاقتصاد العراقي مما ادى الى انخفاض الايرادات العامة بنسبة -31,2% لكون اسعار النفط بدأت بالانخفاض وان نسبة مساهمة النفط في موازنة الدولة كان يتراوح مابين 90% -95% وبعد انتهاء الازمة المالية استعاد العراق وضعه المالي وبدأ يخطط لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلد (وزارة التخطيط، 2012 :5).

وشهدت الموازنة العراقية في عام 2011 معدلات نمو مرتفعة حيث بلغت 43.8% لغاية عام 2014 وبعد عام 2014 مر العراق مجدداً بعمليات ارهابية شرسة بدخول عصابات داعش الارهابية على ثلاث محافظات مما ادى الى توقف كامل لجميع العمليات الحيوية والانشطة في تلك المناطق مما أثر سلبا على الاقتصاد العراقي، وقد دامت هذه الحرب ثلاث سنوات لغاية عام 2017، مما ادى الى توقف المنتجات النفطية ذات القدرة الانتاجية العالية في معظم محافظات العراق وانخفضت نسبة الصادرات التي كانت تشكل الجزء الرئيسي من الايرادات العامة وشهدت الموازنة العراقية انخفاض في معدلات نمو الايرادات خلال هذه الفترة وبلغت **18.1**-% في عام 2016، اما النفقات العامة فقد بلغت نسبة نموها -4.7% لنفس العام، حيث تحقق معدلات نمو متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض في جميع الموازنات السنوية للمدة (2003-2019) وكذلك اثرت العمليات الارهابية على مستوى الانفاق إذ اصبحت تشكل النفقات العسكرية نسبة كبيرة من الموازنة العامة، وان سبب تذبذب الموازنة العامة نتيجة تخلف الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على مصادر إيراديه متنوعة وهذه من اهم الاسباب التي تساعد على حدوث خلل في الموازنة العراقية.

جدول(1)

النفقات والايرادات العامة ومعدل التغير السنوي في العراق للمدة (2003-2019) (مليون دينار)

السنوات	النفقات العامة	الايرادات العامة	معدل التغير السنوي للإيرادات %	معدل التغير السنوي للنفقات %	العجز او الفائض
2004	32117491	32982739	3.0	152.0	865248
2005	26375175	40502890	22.8	-17.9	14127715
2006	38076795	49232349	21.6	44.4	11155554
2007	39031232	54599451	10.9	2.5	15568219
2008	59403375	80252182	47	52.2	20848807
2009	52567025	55209353	-31.2	-11.5	2642328
2010	64351984	69521117	26	8.2	5169133
2011	69639532	99998776	43.8	29.7	3059244
2012	90374789	119465341	8.6	14.7	29090552
2013	106873451	113767452	9.8	18.2	6894001
2014	113473512	105609842	-7.1	6.1	-7863670
2015	70397542	66470556	-37	-37.9	-3926986
2016	67067431	54409278	-18.1	-4.7	-12658153
2017	71025413	60654102	11.5	5.9	10371311
2018	78520147	65584741	8.1	10.6	12935406
2019	81458569	70145474	7.0	3.7	11313095

المصدر: من اعداد الباحث بالرجوع الى :

جمهورية العراق، وزارة المالية – دائرة الموازنة، ودائرة الحسابات الختامية

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي، للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

النسب المئوية من عمل الباحث.

يتضح من الجدول (2) ان الايرادات العامة للدولة بعد عام 2003 ترتبط بشكل كبير بقطاع النفط، اذ بلغت مساهمة القطاع النفطي في عام 2004 بنسبة 98.9% من الايرادات العامة وفي عام 2008 تراجعت النسبة إلى 96% ثم ووصلت عام 2009 إلى 93.73%، وسجلت الايرادات النفطية نسب منخفضة للأعوام الثلاثة (2016,2015,2014) مقارنة بموازنة الاعوام السابقة بعد احتلال العراق منذ عام 2004 حتى عام 2013، وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية ، اما الايرادات الضريبية فان مساهمتها في الايرادات محدودة جداً بسبب ضعف الايراد الضريبي في العراق وغير فعال نتيجة التخلف وانتشار مظاهر الفساد

المالي اذ يحقق اعلى نسبة في عام 2009 بمقدار3.36%وانخفض بنسبة0.24% في عام 2014 ، اما نسبة مساهمة الايرادات الاخرى الى الايرادات العامة تقدر13.22% وهي اعلى نسبة بلغت في عام 2015 .

جدول(2)

نسبة كل من الايرادات النفطية والضريبية والايرادات الاخرى في تمويل الموازنة الاتحادية العراقية للمدة (2003-2019) (مليون دينار)

السنوات	الايرادات العامة	الايرادات النفطية	الايرادات الضريبية	الايرادات الاخرى	نسبة1/2 %	نسبة 1/3 %	نسبة 1/4
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	%(7)
2004	32982739	32631920	154927	195892	98.9	0.46	0.59
2005	40502890	39507713	467638	527539	97.5	1.15	1.30
2006	49232349	48449698	589651	193000	98.4	1.19	0.39
2007	54599451	53163645	1101497	38702	97.37	2.01	0.071
2008	80252182	77589443	1023750	134760	96.69	1.27	0.17
2009	55209353	51752350	1855594	191052	93.73	3.36	0.34
2010	69521117	66871100	1883080	1751370	96.1	2.1	2.1
2011	99998776	98090214	1177569	77369	98.09	1.45	0.077
2012	119465341	106661039	2354412	168724	98.1	2.16	0.15
2013	113767452	104024784	274380	666581	91.4	0.22	0.55
2014	105609842	98095437	255370	435413	92.8	0.24	0.41
2015	66470556	51312621	1988013	9252991	77.1	2.99	13.22
2016	54409278	44267062	3861893	1866914	81.3	7.09	3.43
2017	60654102	50965474	3298410	6390218	84.0	5.44	10.54
2018	65584741	58741445	1852369	4990927	89.6	2.82	7.61
2019	70145474	64541420	2101587	3502467	92.0	3.00	4.99

المصدر/ من اعداد الباحث بالرجوع الى :-

جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة للسنوات من (2004- 2013).

جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرة السنوية للسنوات (2014- 2019).

ان اهمية الانفاق الاستثماري في الاقتصاد العراقي، باتت ضرورة نتيجة الظروف والاحداث التي عصفت بالعراق من حروب واعمال سرقة ونهب والتي ادت الى الضرر الكبير للبنى التحتية للاقتصاد العراقي، وكان لزاماً على من يفكر في اعادة الاعمار اعادة النظر في اعمار البنى التحتية بواقع حديث، لتواكب التطورات التي تتطلبها المجتمعات المتحضرة، اذ يبقى الانفاق الاستثماري هو العامل الاساسي المعول عليه في عملية النهوض بالاستثمارات التنموية لاستمرار وتطوير وديمومة النشاط الاقتصادي في القطر، اذ يتضح من الجدول (3) ان النفقات العامة كانت (1982548) مليون دينار في عام 2003 ، وهذا الرقم ليس من بداية العام، انما من النصف الثاني له، اي بعد دخول القوات الامريكية للبلد، ونرى ان مبلغ النفقات كان متقارباً لغاية 2008 وبعدها زادت النفقات بسبب الانفراج في الازمة العالمية والتي أثرت سلبا على الصادرات النفطية، التي كانت تلعب دورا بارزا في حجم الايرادات، وبعد عام 2011 وارتفاع اسعار النفط الى ارقام تعدت الـ (120$) للبرميل ارتفع حجم النفقات العامة بسبب ارتفاع الايرادات النفطية.

كما نلاحظ في الجدول ان النفقات التشغيلية قد بدأت بالارتفاع بعد عام 2003 حيث بقيت متقاربة بين 71% عام 2004 الى 82% وذلك بسبب كثرة التعيينات والترهل الوظيفي في مفاصل الدولة، ونلاحظ ان هناك انخفاض في النفقات التشغيلية وزيادة في النفقات الاستثمارية حيث انخفضت النفقات الاستثمارية بعد عام 2008 بعد تشكيل الهيئة الوطنية للاستثمار وتشريع قانون الاستثمار ادى الى هذه الزيادة الملحوظة، ويتضح ان واقع الانفاق الاستثماري في العراق عبر مدة الدراسة 2004– 2019 يشكل نسبة منخفضة من النفقات العامة وبنسب متذبذبة وكانت النسبة 14% في عام 2005، وانخفضت الى 18% لعام 2009، وفي عام 2006 اصبحت تشكل النفقات التشغيلية اعلى نسبة وتبلغ (82%) من النفقات العامة للمدة (2004–2019) في حين تشكل النفقات الاستثمارية ادنى نسبة من النفقات العامة حيث بلغت 6.7%، ونرى ان ارتفاع النفقات التشغيلية يدل على انها ذات طبيعة استهلاكية وتؤدي الى ارتفاع مستوى الاسعار، اما النفقات الاستثمارية فأنها تشكل نسبة متدنية من النفقات العامة اذ حققت اعلى نسبة لها عام(2013) وتبلغ 40%

وهذه الزيادة تعود لتحسن الانتاج النفطي وزيادة مستوى الايرادات العامة للبلد(حسن، 2016: 1-3).

2.3 دور الانفاق العام على قطاع التربية والتعليم في معالجة الفقر في العراق للمدة (2004-2019).

بالنظر لأهمية قطاع التربية والتعليم في اعداد وتأهيل العنصر البشري للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد ابدت الحكومة اهتمامها المتزايد في هذا القطاع واصبح الاهتمام بالجانب التعليمي قاعدة اساسية لتحقيق اهداف خطط التنمية ويعتبر التعليم، بادرة امل للفقراء للخروج من الحلقة المفرغة للفقر خاصة ان معظم الفقراء يعانون من نقص راس المال فأصبحت العلاقة واضحة بين المستوى التعليمي والفقر، فكلما ازدادت درجة التعلم يصبح مؤهلاً لخلق فرص عمل جديدة تزيد من دخله وتجنبه الوقوع في دائرة الفقر(فرجاني،1980: 63) يوضح الجدول ادناه نسبة الانفاق على قطاع التربية والتعليم من النفقات العامة ومتوسط نصيب الفرد منها.

جدول (3)

نسبة النفقات التشغيلية والاستثمارية من النفقات العامة للمدة (2003-2019) (مليون دينار)

السنوات	النفقات العامة	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية	نسبة النفقات التشغيلية الى العامة %	نسبة النفقات الاستثمارية الى العامة %
2004	32117491	2759716	3924260	85.9	12.2
2005	26375175	27066124	3765018	104.6	14.2
2006	38076795	34917607	2576852	91.7	6.7
2007	39031232	32719837	6588511	83.8	16.8
2008	59403375	52301181	14976016	88.0	25.2
2009	52567025	45941063	9648658	87.3	18.3
2010	64351984	54580860	15553341	84.8	24.1
2011	69639532	60925554	17832114	87.4	25.6
2012	90374789	69618966	20755823	77.0	22.9
2013	106873451	72226786	34647000	67.5	32.4
2014	113473512	88543651	24931246	78.03	21.9

26.3	73.6	18565341	518334861	70398542	2015
29.6	78.8	19866532	52863221	67067431	2016
14.5	85.5	10322199	60703214	71025413	2017
22.0	78.0	17290089	61230058	78520147	2018
28.1	71.9	22912866	58545703	81458569	2019

المصدر: من اعداد الباحث بالرجوع الى :-

جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة للسنوات من (2004- 2013).

جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرة السنوية للسنوات (2014- 2019).

يتضح من الجدول (4) ان هناك تزايد في عدد السكان مع تزايد في الانفاق العام وارتفاع متوسط نصيب الفرد، وبعد الاحتلال الامريكي تم تأسيس منهج جديد في حكم العراق وشهدت هذه المرحلة زيادة مستمرة في عدد السكان اذ بلغ (23739585) لسنة 2004، مع ارتفاع مستمر في نسبة الانفاق على قطاع التربية والتعليم من الانفاق العام اذ بلغت نسبة الانفاق حوالي5.61% من الموازنة العامة لعام 2004 ، وانخفضت هذه النسبة الى5.58% لعام 2005، ولكنها بدأت بالارتفاع في عام 2007 حتى وصلت الى6.9% ولكن بالرغم من هذا الارتفاع البسيط، ولكنها لم تصل الى المعيار الحقيقي لمنظمة اليونسكو والتي اوصت به بأن تكون نسب الانفاق على قطاع التربية والتعليم من الانفاق العام تتروح بين (14-17%)، ونتيجة الاهتمام المتزايد للدولة لتطوير هذا القطاع قامت بتشييد العديد من المدارس والجامعات لكافة المستويات الدراسية وتدريب الكوادر العلمية وهذا الاهتمام المتزايد يتطلب توسعاً في الانفاق العام لهذا القطاع ولقد ارتفعت نسبة الانفاق على قطاع التربية والتعليم من8.32% عام 2008 الى 10.02% عام 2009، وكذلك بلغ متوسط نصيب الفرد من نفقات التربية والتعليم ارتفاعاً اي بمقدار0.178 في عام 2008 حتى وصل الى 0.187 لعام 2009 وبعدها بدء يتدرج بين الارتفاع والانخفاض حتى وصلت نسبة الانفاق على التربية والتعليم من الانفاق الحكومي الى 8.9% في عام 2014 والتي تعتبر انتكاسة كبيرة بحق التعليم والقطاعات الاخرى، وكان سببها العمليات الارهابية التي تعرض لها البلد من تخريب للبنى التحتية والمؤسسات الحكومية، اذ بلغ متوسط نصيب الفرد لهذا العام 0.039 مليون دينار بعد ان بلغ في عام 2013 اعلى

مستوى من نصيب الفرد اي بمقدار0.334 مليون دينار وبعدها بدء في الانخفاض حتى وصل في عام 2019 الى 0.026 مليون دينار من الانفاق الحكومي.

جدول (4)

الانفاق الحكومي على التربية والتعليم ونسبته الى الانفاق العام في العراق للمدة (2004- 2019) مليون دينار

السنوات	عدد السكان	النفقات العامة	نفقات التربية والتعليم	نسبة نفقات التربية والتعليم من النفقات العامة %	متوسط نصيب الفرد من نفقات التربية والتعليم
2004	23739585	32117491	1802610.9	5.61	0.075
2005	24266172	26375175	1472788.2	5.58	0.060
2006	24993115	38076795	2051914.3	5.38	0.082
2007	25740552	39031232	2728653.1	6.9	0.106
2008	27696606	59403375	4943189.8	8.32	0.178
2009	28100011	52567025	5267519.6	10.02	0.187
2010	28102136	64351984	6617860.1	10.2	0.235
2011	28710310	69639532	7842843.4	11.2	0.273
2012	29459369	90374789	9194187.3	10.1	0.312
2013	30218363	106873451	10105925.3	9.4	0.334
2014	309944740	113473512	10212502.2	8.9	0.039
2015	317878120	70397542	9874555.6	14	0.031
2016	316785111	67067431	9506267.1	14.1	0.030
2017	337369852	71025413	9874125.3	13.90	0.029
2018	356021325	78520147	9425400.5	12.00	0.026
2019	378147852	81458569	9957328.1	12.22	0.026

المصدر : من اعداد الباحث بالرجوع الى :

جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية لسنوات متعددة (2004 – 2019).

جمهورية العراق، وزارة المالية ، قانون الموازنة العامة لسنوات متعددة (2005 –2019) ،

احمد، داود عبد الجبار ،(2007) الإنفاق على التعليم العالي ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد

الفصل الرابع

التحليل القياسي لأثر السياسة المالية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق

1.4 نموذج الدراسة

يعد انموذج (ARDL) احد اساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي شاع استعمالها في الاعوام الاخيرة اذ يقدم هذا الانموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنيا كمتغيرات مستقلة في الانموذج، إذ طبق هذا الانموذج (Pesaran and Shin 1999) وتم تطويره من لدن بيساران وآخرون في عام 2011 (*Saed Khalil and Michel, 2011, 2*) ومن مميزات هذا الانموذج انه لا يشترط ان تكون المتغيرات الداخلة في الانموذج متكاملة من الرتبة نفسها اذ يمكن استعماله اذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر I(0) او متكاملة من الدرجة واحد I(1) او مزيج من كليهما على خلاف منهج التكامل المشترك لجوهانسن (Birendra Bahadur Budha, 2012 , 3). ويقدم هذا الانموذج مقدرات كفؤة وغير متحيزة لان الانموذج يكون خاليا من الارتباط الذاتي وايضا يستخدم هذا الانموذج حتى في العينات الصغيرة (حسن و شومان، 2013، 186)، كذلك يقدم هذا الانموذج تحليلاً اقتصادياً للأجل القصير والطويل وفق انموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (Unrestricted Error Correction Model) (UECM) ويتم اختبار وجود علاقة طويلة الاجل فيما بين المتغيرات وفق منهج اختبار الحدود (Bound Tast Approach) عن طريق مقارنة قيمة اختبار F مع القيم الجدولية الخاصة المقدمة من لدن (Narayan (2005، فاذا كانت قيمة F المحتسبة اكبر من الحد الاعلى للقيمة الحرجة فهنا يتم رفض فرضية العدم (H0: b=0) وقبول الفرضية البديلة (H1: b≠0) اي وجود علاقة تكامل طويلة الاجل بين المتغيرات، اما اذا كانت القيمة المحتسبة تقع بين الحدود العليا والدنيا فالنتيجة تكون غير حاسمة، اما اذا كانت أقل من الحد الادنى فهذا يعني عدم وجود علاقة طويلة الاجل((R. Santos Alimi, 2014, 107)

ويمكن اتباع الخطوات الآتية لتقدير انموذج (ARDL):

1-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها باستعمال اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF).

2- تقدير انموذج (ARDL) العلاقة القصيرة وطوبة الاجل واختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل باستعمال اختبار الحدود (Bound Tast) (محمود وبشار، 2012، 4)

3-اختبار سلامة واستقرارية الانموذج عن طريق مجموعة من الاختبارات وهي :

أ- اختار خلو الانموذج من الارتباط التسلسلي عن طريق اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) وعدم تجانس التباين باستعمال اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH) .

ب- اختبار استقرارية الانموذج عن طريق اختبار (CUSUM , CUSUM Squares)

تقدير المعلمات قصيرة الاجل (انموذج تصحيح الخطأ) وطويلة الاجل والذي يمكن تقديره وفق الصيغة الاتية (حمد، 2011، 188)

$$\Delta(Y_t) = c + \lambda Y_{t-1} + \beta X_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} a_1 \Delta(Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^{m} a_2 \Delta(X_{t-i}) + \mu_t \ldots\ldots (5)$$

Δ: تمثل الفرق الاول.

c : الحد الثابت.

n, m: تمثل الحدود العليا لمدد التخلف الزمني للمتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

λ: معلمة تصحيح الخطأ او هي النسبة المئوية من اخطاء الاجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من اجل العودة الى الوضع التوازني طويل الاجل.

β : معلمات الانموذج الطويل الاجل

$a_1 \ldots\ldots a_2$: معلمات الاجل الطويل.

i: الزمن.

μ_t : حد الخطأ العشوائي

2.4 متغيرات الدراسة

استخدمت في هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات وكانت كما يلي:

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Y) – – متغير تابع

متوسط نصيب الفرد من نفقات الصحة (X_1) – – متغير مستقل

متوسط نصيب الفرد من نفقات التربية والتعليم (X_2) – – متغير مستقل

الإيرادات الضريبية (X_3) – – متغير مستقل

الإيرادات الغير ضريبية (X_4) – – متغير مستقل

وتم تحويل البيانات السنوية (2004– 2019) الخاصة بالدراسية الى بيانات ربع سنوية عن طريق برنامج (Eviews 10) وبذلك أصبحت عدد المشاهدات (64) مشاهد.

الدوال المستخدمة في قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة

1– دالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

Y= f (Xi) .....(1)

$$\Delta Y = c + \lambda Y_{t-1} + \beta_1 X1_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} a_1 \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} a_2 \Delta X1_{t-i} + +\mu_t \dots\dots\dots (2)$$

3.4 وصف البيانات المستخدمة

قبل إخضاع السلسلة الزمنية لأي اختبار فمن الضروري تمثيلها بيانياً بدلالة الزمن وذلك من اجل معرفة نوع وطبيعة هذه السلسلة، إذ أن المنحنى البياني للسلاسل الزمنية يعد بمثابة إشارة أولية عن الطبيعة المحتملة للسلسلة الزمنية، فمثلا إذا كان هذا المنحنى يظهر اتجاها عاماً إلى الأعلى أو إلى الأسفل فان ذلك يشير إلى ان السلسلة الزمنية غير مستقرة، أي أن متوسطها يكون متغير عبر الزمن.

4.4 اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة اختبار ديكي– فولر الموسع

يتم اختيار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة قبل البدا باي اختبار قياسي وذلك لمعرفة مدى استقراريه هذه السلاسل وماهي طبيعتها فعلى ضوء استقرار السلاسل الزمينة يتم تحديد الانموذج المناسب لاختبار هذه المتغيرات

جدول(5)

نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بواسطة ديكي فولر الموسع(ADF)

المتغير	المستوى		الفرق الأول		النتيجة
	t	الاحتمالية	t	الاحتمالية	
y	0.66	0.86	−4.6	0.003	I(1)
x_1	−0.43	0.52	−3.7	0.07	I(1)
x_2	−1.04	0.26	−3.2	0.03	I(1)
x_3	−0.76	0.36	−2.3	0.09	I(1)
x_4	−3.1	0.003	−2.4	0.01	I(0)

من الجدول (5) اعلاه الخاص بنتائج استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تبين ان السلسة الزمنية المتغيرات (3Y, X1 , X2, X) لم تكن مستقرة عند المستوى، وعند نفس درجة التكامل حيث استقرت عند مستويات مختلفة، إذ استقر متغير(X_1) عند الفرق الأول كذلك(X_2, X_3, Y) فيما استقر(X_4) عند المستوى، وعليه فإن استخدام(ARDL) مبرراً إحصائياً.

5.4 اختبار العلاقة القصيرة وطويلة الاجل وعلاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:

جدول(6)

جدول نتائج العلاقة قصيرة الأجل

المتغير	المعلمه	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتماليه
$D(X_1)$	2.25	0.46	4.5	0.006
$D(X_2(-4))$	5.46	1.54	3.5	0
$D(X_3)$	0.09	0.65	6.3	0
$D(X_4)$	9.47	1.79	5.6	0
Coint Eq (−1)	−0.01	0.007	−4.2	0
	R^2=0.60	Dw=1.99	R^2=0.61	

جدول(7)

نتائج العلاقة طويلة الأجل

المتغير	المعلمه	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتماليه
x_1	42.1	25.1	1.74	0.87
x_2	8.9	12.7	0.7	0.48
x_3	0.16	1.02	0.58	0.11
x_4	16.2	3.02	0.37	0
C	5.2	1.7	3.01	0.002

جدول (8)

جدول إختبار (Bound Test)

القيمة	المعنويه	I(1)	I(0)
4.12	10%	2.6	2.6
	5%	3.1	3.1
	2.50%	3.6	3.6
	1%	4.1	4.1

نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ أو سرعة التكيف **CointEq(−1)** بلغت (−0.012) وهي معنوية عند مستوى 1)%) أي أن الانحرافات في الأجل القصير تصحح بنسبة (1.2%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال الفصل نفسه، أو بعبارة أخرى أن حوالي (1.2%) من عدم التوازن في صدمة الفصل الأخير تم تصحيحه في الفصل الحالي، ومن ثم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل، وهنا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل ,وهذا ما اثبته اختبار الحدود (Bounds Test) حيث بلغت قيمة (F) الإحصائية الخاصة بإختبار الحدود (4.12) وهي اكبر من القيمة الجدولية العظمى (3.87) عند مستوى معنوية. (5%) .

بالنسبة لمعامل التحديد (R^2) فان قيمة معامل التحديد المصحح ($Adj\ R^2$) بلغت (0.61) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج المقدر تفسر حوالي (61%) من التغيرات في المتغير التابع.

اما معلمات الاجل القصير والطويل فان النتائج أظهرت:

1- متوسط نصيب الفرد من نفقات الصحة (X_1) ذو تأثير معنوي ويرتبط بعلاقة طردية مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Y)، اي ان زيادة متوسط نصيب الفرد من نفقات الصحة بمقدار وحدة واحدة فان ذلك سيؤدي الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (2.25) دولار كذلك فان زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن الأثر يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد إلى (42.1) دولار، حيث ان زيادة نصيب الفرد يؤثر ايجاباً على قطاع الصحة بمعنى ان الدخل الذي يحصل عليه الفرد من الدعم المقدم اليه من الحكومة كنفقات على الصحة تذهب الى قطاع الصحة العامة وبدوره يذهب كإيراد للدولة والذي يذهب بدورة لتعزيز الناتج المحلي الإجمالي.

2- متوسط نصيب الفرد من نفقات التربية والتعليم (X_2) ذو تأثير معنوي ويرتبط بعلاقة طردية مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Y)، اي ان زيادة متوسط نصيب الفرد من نفقات التربية والتعليم بمقدار وحدة واحدة فان ذلك سيؤدي الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (5.46) دولار في الأجل القصير أما في الأجل الطويل يؤدي إلى إرتفاع نصيب الفرد إلى(8.9) دولار كذلك فان زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أدى الى تحسين متوسط نصيب الفرد من نفقات التربية والتعليم .بمعنى ان النفقات التي يحصل عليها الفرد من اجل نفقات التربية والتعليم والذي ينفقها بدورة على المدارس والجامعات من اجل طلب العلم فان هذه الايراد تعمل على تعزيز الناتج المحلي الاجمالي

3- الإيرادات الضريبية (X_3) ذو تأثير معنوي ويرتبط بعلاقة طردية مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Y)، اي ان زيادة الإيرادات الضريبية

بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.096) دولار، أما في الأجل الطويل سيؤدي إلى إرتفاع متوسط نصيب الفرد إلى (0.15) دولار.

4- الإيرادات الغير ضريبية (X_4) ذات تأثير معنوي ويرتبط بعلاقة طردية مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Y)، اي ان الإيرادات الغير ضريبية بمقدار وحدة واحدة فان ذلك سيؤدي الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (9.47) دولار في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل سيؤدي إلى إرتفاع متوسط نصيب الفرد إلى (16.2) دولار.

6.4 اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين في نموذج ARDL

يتم اختبار النماذج المقدرة للتأكد من خلوها من مشكلة الارتباط الذاتي (الارتباط التسلسلي بين القيم) باستعمال اختبار (**Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test**)

واستعمال اختبار (**Heteroskedasticity Test: ARCH**) للتأكد من خلو النماذج المقدرة من مشكلة عدم تجانس التباين عند مستوى معنوية (5%) للعلاقة بين المتغيرات.

جدول (9)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	5.286268	**Prop . F**	0.3344
Obs*R-squared	58.75836	**Prob. Chi-Square**	0.0982
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.445039	**Prob. F**	0.5074
Obs*R-squared	0.457299	**Prob. Chi-Square**	0.4989

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews.10**

نلاحظ من الجداول (9) أعلاه ان انموذج (ARDL) المقدرة خالي من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار (**Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test**) أي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم بوجود مشكلة ارتباط الذاتي، لأن

قيمة (Prop. F) و (Prob. Chi-Square) غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) ونرفض الفرضية البديلة، وكذلك خلو الانموذج المقدرة من مشكلة عدم تجانس حيث كانت قيم كل من (Prob. Chi-Square) و ((Prop.**F** غير معنوية عند مستوى (5%) حسب اختبار (..(**Heteroskedasticity Test: ARCH**

7.4 اختبار استقراريه الانموذج المقدر باستعمال اختبار (CUSUM, CUSUM Squares)

يعتبر اختبار الاستقرارية لنموذج(ARDL) المقدر من الاختبارات المهمة من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، وذلك باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) ، وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواق (CUSUM sum of Squares)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضح امرين مهمين وهما بيان وجود اي تغير هيكلي في البيانات ، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، أن مثل هذه الاختبارات دائما ما تكون مصاحبة لمنهجية (ARDL) فاذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين ((CUSUM SQ CUSUM)) داخل اطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%) يعني ان جميع المعلمات المقدرة مستقرة ولا يوجد تغيرات هيكلية وبالعكس.

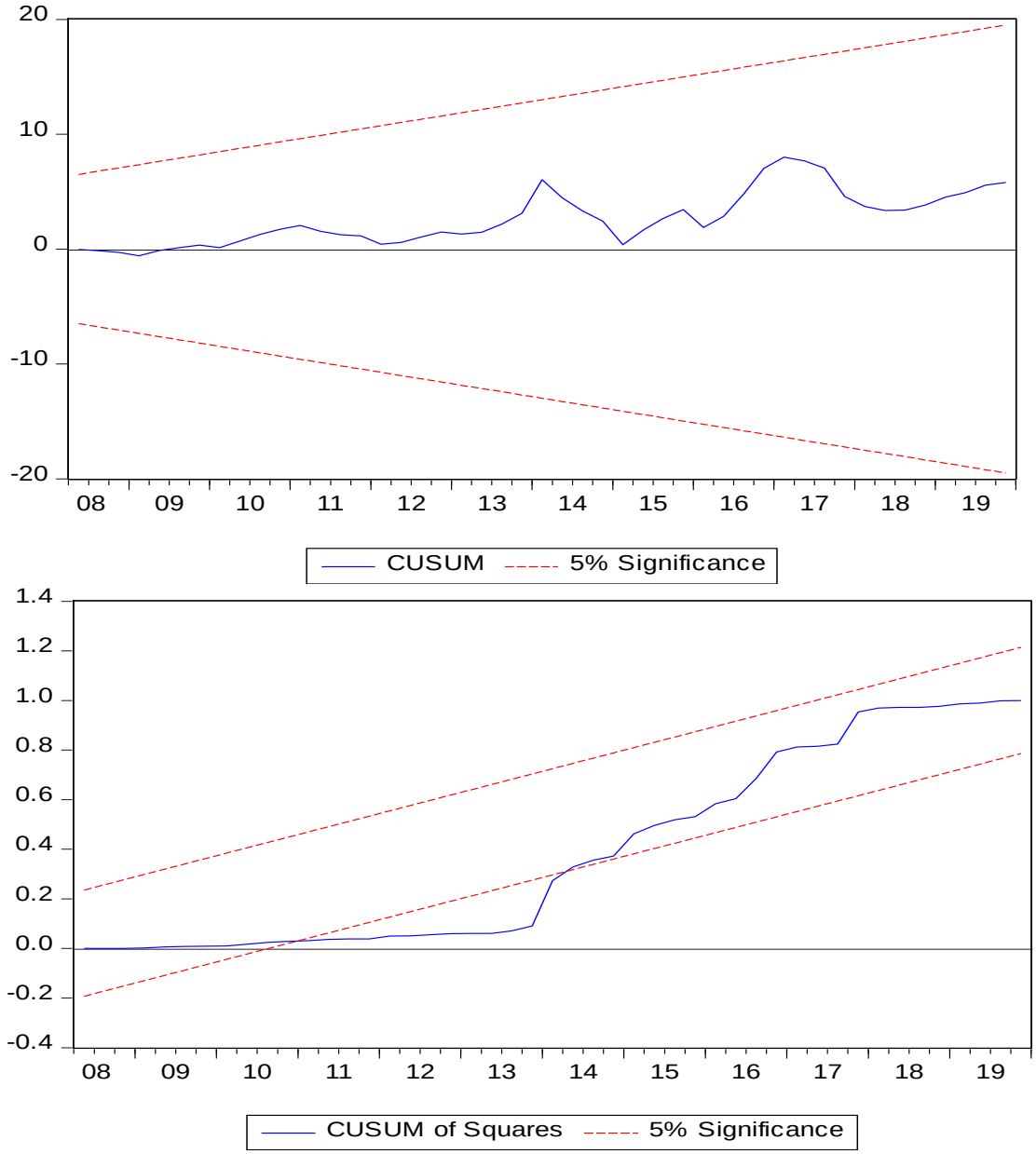

شكل (1)

نتائج اختبار استقراريه الانموذج المقدر

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews.10**

نلاحظ من الشكل (1) ومن الجزء (CUSUM) ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية(5%) وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة في الاجل القصير، اما الجزء (CUSUM of Squares) يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان حارج حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) ويتضح من الاختبارين (CUSUM) و (CUSUM of Squares) ان هناك استقرار في النموذج الاجل القصير ولا يوجد استقرار في انموذج الاجل الطويل.

8.4 النتائج

اولاً: النتائج

1. تبين من خلال عرض ومناقشة البيانات المالية العامة في العراق أن السياسة المالية في العراق لها دور كبير في دعم الفئات الاكثر فقراً من خلال توفير الخدمات الصحية والتعلمية بشكل مجاني فضلاً عن برامج الرعاية الاجتماعية والبطاقة التموينية إلا ان السياسات المالية الداعمة للفقراء تحتاج الى مراجعة شاملة حتى تصبح اكثر استهدافاً للفقراء.
2. ادت سنوات الحروب التي مربها العراق الى تدمير البنية التحتية وانهيار المؤسسات الحكومية، والتي ادت الى تأكل ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية قبل عام 2003 واثر ذلك على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما قطاعي التعليم والصحة.
3. عانى قطاع التربية والتعليم في العراق بعد عام 2003 الكثير من المشاكل على الرغم من التخصيصات المالية الكبيرة الموجهة نحو هذا المجال وذلك لعدة اسباب منها هجرة الكثير من الكفاءات الى خارج البلاد بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي انعكس سلباً على مجمل قطاع التعليم فضلاً عن تدهور ورداءة المناهج الدراسية وقلة عدد الكتب كما ان المشاريع البنى التحتية في مجال التربية لم تنفذ بالشكل المطلوب وذلك بسبب الفساد الإداري والمالي الذي قيد تنفيذ هذه المشاريع.
4. شهد قطاع الصحة وضعاً صعباً تمثل بنقص الأجهزة المختبرية والكوادر الطبية المتخصصة، وما زاد الامر سوء ما خلفته الحرب مع داعش من مخلفات والتي ادت الى تدهور الوضع الصحي لكافة افراد الشعب وانتشار الامراض المزمنة وحالات العوق بسبب المواد المشعة التي استخدمته الفصائل الارهابية، بالإضافة الى تدمير العديد من المستشفيات والمراكز الصحية الاخرى وقلة الادوية الازمة لمعالجة هذا الامر.
5. ان القطاع الصحي في العراق اكثر تأثيرا على معدلات الفقر من قطاع التربية والتعليم وهذا ما ظهر في التحليل العملي.

6. الاعتماد الكبير للبلد على الايرادات النفطية في تمويل النفقات العامة الذي بلغة نسبة نحو(97) من الايرادات الكلية خلال مدة الدراسة التي تجعل البلد محكوماَ باقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة لأن معظم هذه الايرادات تأتي من الخارج، وهكذا تجعل اقتصاد البلد اكثر تعرضاً للازمات الاقتصادية العالمية التي تحدث في الدول العظماء كالأزمة المالية في الولايات المتحدة الامريكية عام 2008 التي ادت الى تراجع اسعار النفط والتي انعكس تأثيرها على الايرادات النفطية العراقية، والتي كانت سبباً واضحا لعرقلة عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق وبقيت الدول الاخرى.

ثانياً: استنتاجات التطبيقي

1. اظهرت نتائج الاختبار لنموذج الانحدار الذاتي للعلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الانفاق على الصحة، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، في الاجل القصير ان القدرة التفسيرية لمعامل التفسير المصحح ($Adjusted\ R^2$) كانت جوهرية للنموذج وذو قدرة تفسيريه عالية وبلغت (0.61) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج المقدر تفسر حوالي (61%) من التغيرات في المتغير التابع.
2. اظهرت النتائج القياسية توجد هناك علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنيه قصيرة الاجل) بين متوسط نصيب الفرد من الانفاق على قطاع التربية والتعليم، ومتوسط نصيب الفرد من الانفاق على والصحة، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، حسب اختبار الحدود (**Bounds Test**).
3. متوسط نصيب الفرد من نفقات الصحة (1X) ذو تأثير معنوي ويرتبط بعلاقة طردية مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Y)، اي ان زيادة متوسط نصيب الفرد من نفقات الصحة بمقدار وحدة واحدة فان ذلك سيؤدي الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (2.25) وحدة كذلك فان زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أدى الى تحسين متوسط نصيب الفرد من نفقات الصحة.

4. متوسط نصيب الفرد من نفقات التربية والتعليم (2X) ذو تأثير معنوي ويرتبط بعلاقة طردية مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Y)، اي ان زيادة متوسط نصيب الفرد من نفقات التربية والتعليم بمقدار وحدة واحدة فان ذلك سيؤدي الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (5.46) وحدة كذلك فان زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أدى الى تحسين متوسط نصيب الفرد من نفقات التربية والتعليم.
5. الإيرادات الضريبية ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
6. الإيرادات الغير الضريبية ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

اما نتائج الاجل الطويل فقد أظهرت بان:

1- زيادة متوسط نصيب الفرد من نفقات الصحة بمقدار وحدة واحدة فان ذلك سيؤدي الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (42.12).
2- زيادة متوسط نصيب الفرد من نفقات التربية والتعليم بمقدار وحدة واحدة فان ذلك سيؤدي الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار
3- زيادة الايرادات الضريبية بمقدار وحدة واحدة فان ذلك سيؤدي الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.15)
4- زيادة الإيرادات الغير ضريبية بمقدار وحدة واحدة فان ذلك سيؤدي الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (16.2)

9.4 التوصيات

1- على الحكومة العراقية ان تبنى سياسة ماليه واضحة تتلاءم مع طبيعة العراق وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من اجل رفع معدلات النمو الاقتصادي، ومعالجة مشكلة الفقر والبطالة والتدهور في القطاع الصحي والتعليمي، اذ ينبغي عليها ان تعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي

لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبناء دوله تنسجم مع ما يمتلكه العراق من ثروات تفتقر اليها اغلب دول العالم.

2- دعم الحكومة العراقية الفقراء واصحاب الدخل المحدود، وتقديم الخدمات ،كالإعانات الاجتماعية حيث تمنح تسهيلات القروض لدعم المشاريع الصغيرة وتطويرها لتأمين دخل مادي جيد وفتح مجالات للعمل بشكل اوسع.

3- اعادة هيكلة للسياسة المالية عبر زيادة الانفاق الاستثماري الحكومي لتمويل المشاريع الاستثمارية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل واعادة البنى التحتية والتي تمثل البيئة الملائمة لتشجيع الاستثمار الخاص، اما في مجال الايرادات الحكومية على الحكومة العمل على تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الايرادات النفطية.

4- وضع سياسات مناسبة تعمل على تخفيض التفاوت في الدخول وتخفيف الاعباء عن الفئات الاكثر فقرا عن طريق تقديم الدعم الازم لمفردات البطاقة التموينية، وضمان وصل هذا الدعم بشكل منتظم الى الفئات الاكثر استحقاق.

5- العمل الجاد على اعادة اعمار العراق وفق استراتيجيات منضمة تهدف الى القضاء على مستوى البطالة، والتضخم وكذلك خلق فرص عمل جديدة لتشغيل الايدي العاملة العاطلة والقادرة على العمل لتحريك الدورة الاقتصادية من خلال خلق الاجور والرواتب.

المصادر والمراجع

اولاً :المصادر العربية

1. الكتب

استروب ريجارد، جوارتيني جيمس،" **الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص**"(ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن واخرون، الرياض، دار المريخ،.1988

بن احمد، عبد الله محمد ، "المالية العامة "مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 1980.

بوزيدة، حميد،" **جباية المؤسسات** "،الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،. 2007

الجمل، هشام مصطفى،" دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة "الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007 .

الجنابي، د طاهر موسى، " **دراسات في المالية العامة** "مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1990.،

جيلدرا، جورج،" **الاغنياء والفقراء** "ترجمة جمال الدين احمد ،سجل العرب ،للنشر القاهرة ،. 1982

الحاج، طارق، "**المالية العامة** "دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، .1999

الحبيب، فايز ابراهيم،" **التنمية الاقتصادية** "عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود الرياض، .2011

خليل، سامي، **النظريات والسياسات النقدية والمالية**، شركة كاظم للطباعة والنشر، الكويت، .1982

دراز، حامد عبد المجيد،" **مبادئ المالية العامة** "مركز الاسكندرية للنشر والطباعة، مصر،.2000

دراز، حامد عبد المجيد، "**مبادئ المالية العامة** "لبنان بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، . 1981

زكي، رمزي، " **التضخم والتكييف الهيكلي في الدول النامية** "القاهرة ، دار المستقبل العربي،.1976

طاقة، محمد، هدى، العزاوي، " **اقتصاديات المالية العامة** "دار الميسرة للنشر والطباعة والتوزيع ،الاردن ، .2007

عبد الرضا، نبيل جعفر،" **الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط** "مؤسسة وارث الثقافية قسم الدراسات والبحوث، الطبعة الاولى،.2008

عبد المطلب، عبد الحميد،" **اقتصاديات المالية العامة** "الدار الجامعية للطباعة والنشر،.2005

عبد الواحد، السيد عطية ،" **دور السياسة المالية في تحقق التنمية الاقتصادية التوزيع العادي للدخول، التنمية الاجتماعية وضبط التضخم** "دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الاولى،.1996

العذاري، عدنان داود، الدعمي، هدى زوير،" **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الطن العربي** "الطبعة الاولى، دار جرير للنشر والتوزيع ،عمان الردن،.2010

علي، زغدود،" **المالية العامة ،الطبعة الثانية** "**ديوان المطبوعات الجامعية** ،بن عنكون الجزائر ،. 2006

علي، عبد المنعم السيد،" **مبادئ الاقتصاد الكلّي** "**ج2**، مطبعة جامعة الموصل، .1985

العيسى، نزار سعد الدين، قطف، ابراهيم سليمان،" **الاقتصاد الكلي –مبادئ وتطبيقات** " الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الاردن،.2006

الفارس، عبد الرزاق،" **الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الوطن العربي** "مركز دراسات الوحدة العربية، .2001

الفتلاوي، كامل علاوي، الزبيدي، حسن لطيف،" **القياس الاقتصادي النظرية والتحليل** " الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الاردن،.2011

فرجاني، نادر،" **انماط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي** "الجزء الاول، الكويت، . 1980

قرة، واخرون اسماعيل،" **عولمة الفقر والمجتمع الاخر مجتمع الفقراء والحرومين** "دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،.2003

المحاميد، موفق سمور علي،" **الطبيعة القانونية لقرارات تقدير ضريبة الدخل.** "عمان ،.2001

مصطفى، عدنان ياسين،" (2009) **الامن الانساني والمتغيرات المجتمعية في العراق** " بيروت، لبنان، المصارف للمطبوعات.

المهايني، محمد، والخطيب، خالد،" **المالية العامة** "الطبعة الاولى ، جامعة دمشق، سوريا.(2000)

المهر، خضير عباس، " **دراسة موجزة في نظريات التوزيع**" **الطبعة الثانية**، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، .1975.

النجار، عبد الهادي،" **السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر والفكر السلامي** " المكتبة العصرية .2011

النجفي، سالم توفيق، عبد المجيد احمد فتحي،" **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر** " **مع أشاره خاصة الى الطن العربي**، الطبعة الاولى ،بيروت،.2008

النقاش، غازي عبد الرزاق،" **المالية العامة تحليل اسس الاقتصاديات المالية** "الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان الاردن،.2001

الوزي، سليمان داود،" **المالية العام**ة "دار زهران، للطباعة والنشر، عمان الاردن، .2000

2. الرسائل والاطاريح

إبن دعاس، جمال،" **التكامل بين السياستين النقدية والمالية** "أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر ، باتنة الجزائر،. 2010

ابو مصطفى ،محمد،" **دور واهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية)** دراسة تحليلية مقارنة في الفترة من-2008 1999م "(رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية ،غزه فلسطين 2009)م.(

احمد، داود عبد الجبار، " الإنفاق على التعليم العالي "رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد،.(2007)

الأحوال، عاتق سالم جابر،" **السياسة المالية فاعليتها وأثارها النقدية في الاقتصاد اليمني للمدة** "(**1990-2002**)اطروحة دكتوره الجامعة المستنصرية، بغداد،. 2005

الاسدي، صباح رحيم مهدي،" **مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق** "اطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة،.2010

الباجوري، سمر حسن حسين،" **تحليل الكفاءة الاقتصادية للتعليم العالي وعلاقة بالنمو الاقتصادي في افريقيا** "اطروحة دكتوراه دراسة تطبيقية على أثيوبيا،.2014

الحديثي، خليل عبد الكريم محس محمد،" **تطور حجم الانفاق العام وأثره على التضخم في العراق للمدة** "(**1990-2009**)رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار،.2001

حماد، سيف الدين،" **السياسة المالية و أثرها على الاستثمار** "**الجزائر حالة دراسية،** رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،.2015

حميدة، اوكيل،" **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية** "اطروحة دكتوراه، دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2016.

الخزرجي، رنين يونس جاسم،" **كفاءة الانفاق الحكومي في تحقيق الاهداف الانمائية للألفية في الاقتصاد العراقي بعد عام** "**2003** رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،.2005

الخفاجي، راجي محيل هليهل، "**قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة**"(**2007-1987**)، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية،.2009

سالكي، سعاد،" **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر "دراسة بعض دول المغرب العربي.** رسالة ماجستير، جامعة ابي بكر بالقايد ،تلمسان ،الجزائر،. 2001

السامرائي، رغدة رافع،" **قياس وتحليل اثر بعض المتغيرات الكلية الرئيسية على معدل الفقر "ولعينة مختارة من الدول لعام2012** ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت،.2016

سرداح، عبد الصمد،" **السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي ودورها في محاربة الفقر**، اطروحة دكتوراه، كلية التجارة قسم اقتصاديات التنمية "غزة – فلسطين،.2015

سعود، دراوسي،" **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر** "(**1990-2004**) اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ، 2005

سلمان، داود هزاع،" **السياسة المالية ودورها في الاصلاح الاقتصادي مصر حالة دراسية** "اطروحة دكتوراه جامعة بغداد،.2009

الشامي، سلام،" **دور السياسة المالية في تحقيق الامن الاقتصادي العراقي للفترة من "2011-1990**رسالة ماجستير، جامعة بغداد(2011(،

عاتي، محمد عبد الزهرة، **مصادر التمويل الخارجية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية مع إشارة خاصة إلى العراق**، كلية الادارة والاقتصاد، رسالة ماجستير جامعة البصرة.**2010.**

عبيد، باسم خميس، "**أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو في العراق للمدة "2010-1990** اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد،. 2013

العكلي، علي يحيى علي،" **فاعلية السياستين المالية والنقدية وانعكاسيتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في اليمن لمدة "(1980-1999)**اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد،.2003

الفتلاوي، حيدر مجيد، عبود "**دور السياسة المالية في معالجة الفقر في العراق للمدة (1970-2006)**"اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة،.2009

ليلى، بن سنوسي، مسعودة،" جديد، **الضرائب واثارها على التنمية الاقتصادية** "رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،.2014

محمد،" **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** "رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بلقايد،.2010

المعموري، محمد علي موسى،" **تحليل سلوك الفقر بين اثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسات الاقتصادية** "**العراق حاله دراسية**، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد،2000

3. البحوث والدراسات

ابو احمد، رضا صاحب،" **توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية** "كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق،.2010

باقر، محمد حسين ، **الفقر في المنطقة العربية**" **المفاهيم ومنهجيات قياس الفقر** " الاسكوا ، نيويورك ، 2007.

باقر، محمد حسين، **قياس الفقر في دول الاسكوا الامم المتحدة نيويورك**،. .1996

البصري، والسباهي، كمال، مضر،" **اقتصاديات الموازنة الاتحادية** "المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، العراق،.2013

جودة، ندوة هلال،" **قياس مؤشرات مستوى المعيشة في البصرة** " جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد،.2007

حسن، باسم عبد الهادي، "**فاعلية السياسة الانفاق العام في العراق للمدة-2003) (2013** كلية الادارة والاقتصاد "جامعة واسط، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، 2016

حسين، عيادة سعيد،" **مشكلة الفقر في العراق والاستراتيجية المقترحة لحلها** "مجلة الادارة والاقتصاد، السنة الثامنة والثلاثون –العدد مئة واثنان،.2015

حمود، نوال محمود، " **استخدام منهج التكامل المشترك لبيان اثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم** "مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد4 ، العدد،7 ، العراق.2011

الحوشان، حمد بن محمد،" **الانفاق الحكومي وتأثيره على الانفاق الاستهلاكي الخاص بطريقة متجه الانحدار الذاتي** "المجلد الرابع، السعودية السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد،.2003

سالم، علي عبد الهادي، حمادي، احمد حميد، **تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المقترحة**، مجلة جامعة الانبار، المجلد7، العدد13،.2015

السعداوي، سعاد جواد كاظم،" **السياسة المالية ودورها في الاقتصاد العراقي للمدة " 2009– 1991** كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد 15 العدد 2 ،. 2013

شعاع، محمد حسين،" **الفقر في العراق في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي** "كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط،.2012

الشيباني، الشيخ احمد ولد،" **فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي** "جامعة فرحات عباس سطيف كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012 .

عبد الرزاق، كنعان عبد الطيف، حسن، انسام خالد " **دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي** "الجامعة المستنصرية، بغداد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الثالث والثلاثون، 2012.

العبدلي، سعد عبد نجم، ازهار" حسن علي، **قياس وتحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والفقر في العراق** "المجلد20 ، العدد،79 ،2014.

عبود، حيدر وهاب،" **دراسة في الطبيعة القانونية للقروض العامة** "كلية القانون، الجامعة المستنصرية، بغداد،.2012

علاوي، كامل، راهي، محمد غالي،" **تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة** "**1970-2010** جامعة الكوفة، النجف، مجلة الغري،.2013

قويدقورين، حاج، **ظاهرة الفقر في الجزائر واثارها على النسيج الاجتماعي** المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية العدد12 ، جامعة الجزائر،2014

الكسواني، ممدوح الخطيب،" العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية "السعودية دراسات اقتصادية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودي، المجلد الثالث، العدد6 ،.2001

الليثي، هبة،" **الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا** " محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر، الاسكوا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2003.

محسن، زيد عدنان، "**الحكومات واليات تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق بعد عام** "**2003**دراسات دولية العدد الثالث والستون بدون سنة نشر.

المسعودي، توفيق عباس، **دراسة معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء،** مجلة العلوم الاقتصادية، ، المجلد7، العدد26،.2010

مصطفي، احمد فريد ، حسن، سهير محمد السيد،" **الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق** "مؤسسة شباب الجامعة ،مصر ، .1989

4-التقارير والنشرات.

جمهورية العراق وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، **التقرير الوطني لحال التنمية البشرية**،.2008

جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العمة للإحصاء والابحاث النشرة السنوية.(2014-2016)

جمهورية العراق، دائرة الاحصاء "اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق " النتائج العامة لقياس الفقر في العراق،.2013

جمهورية العراق، وزارة التخطيط" الجهاز المركزي للإحصاء "تقرير التعليم الموازي في العراق،.2013 -2012
جمهورية العراق، وزارة التخطيط" اثر الفقر على المستوى التعليمي للاسرة."
جمهورية العراق، وزارة التخطيط" احصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية "في العراق لسنوات .(2006-2016)
جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسر في العراق،.2007
جمهورية العراق، وزارة التخطيط،" التقرير الوطني للتنمية البشرية "العراق -بغداد، الطبعة الاولى،.2014
جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التعاون الانمائي الجهاز الاحصاء وتكنلوجيا المعلومات الاحصائية السنوية، .2006
جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الصناعي" اثر الفقر على مستوى التعليمي للأسرة."
جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمة المستدامة ذات الاولوية في العراق .
جمهورية العراق، وزارة الصحة، التقارير السنوية، سنوات مختلفة.
جمهورية العراق، وزارة الصحة، دائرة التخطيط وتنمية الموارد، قسم الاحصاء الصحي والحياتي.
جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة لسنوات مختلفة.
الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق،2007،2004،.2012
فخرو، منيرة،" الفقر في الوطن العربي "ورقة عمل مقدمة الى تقرير اجتماع الخبراء عن القضاء ظاهرة الفقر، برنامج الامم المتحدة الانمائي، دمشق،.1996
النيال، عبد القادر" الفقر ومكافحته في اطار الخطة الخمسية العاشرة ، جمعية العلوم الاقتصادية.2006 "
وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نشرات احصائية متفرقة.

وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(2010-2014) ،المؤتمر الاول، بغداد، 2012
.

وزارة المالية " الهيئة العامة للكمارك، والهيئة العامة للضرائب "شعبة التخطيط والمتابعة.

وزارة المالية ، قانون الموازنة العامة لسنوات متعددة. (2004 -2016)

وزارة المالية العراقية –دائرة الموازنة، ودائرة الحسابات الختامية وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية لسنوات متعددة (2000 – 2016).

5-شبكة المعلومات العالمية(الانترنيت)

بودبوس ,سليم مصطفى ,الفقر والفقر البشري مجلة واسط.2012,
http//www.alwasatnews.com

Al Binger, The Poverty Reduction Challenge in LDCs, University of the West Indies, Background Paper No. 3, 2004.
(www.ids.ac.uk/iids/book shop/wp/wp61.pdf)

UNDP,preventing and Eradicating poverty : Main Elements of a strategy to Eradicate poverty in the Arab states, support and Management service, New York, 1997.

UNDP, Overcoming Human poverty, poverty Report, New York, 2000

Tcherneva pavlina R. Fiscal policy effectiveness;lessons from the Great Recession, Levy Economics Institute 2011, http://www.levyinstitute.org

Jeanneney Sylviane Guillaumont and Kpodar Kangni, Financial Development and Poverty Reduction: Can There Be a Benefit Without a Cast? IMF Working Paper. No.185. 2016 https://www.imf.org/

Surjaningsih Ndari, Utari Diah. G. A and Trisnanto Budi, The Impact of Fiscal Policy on the Output and Inflation. No. 12. 2012 http://www.bi.go.id/

Aizenman Joshua and Pinto Brian. Managing Economic Volatility and Crises, A Practitioner's Guide. Cambridge University Press .http//www.cambridge.org/.

Ministry of Planning& Development Cooperation, ,National Strategy For Poverty Reduction , (2009), first edition. www.cost.gov.iq and www.worldbank.org/iq.

6- المصادر الاجنبية

ANN whitehead ،failing women ،sustaining poverty ,report for genderand development network.2003...

Barber,William J, A history of Economic Thought, penguin Books Ltd,England, 1970.

Cashin and others,Macroeconomic policies and poverty Reduction:stylized facts and an over view of research,IMF working paper,Washington,2001.

Egset Willy, Poverty in the Middle East and North Africa , Regering Skansliet UD, 2000.

Mckay," on Assessing the lmpact offiscal policy poverty ,(2002).

Ravi Kanbur and lyn squir,The Evolution of Thinking about poverty: Exploring the Interactions,(Report, world Bank, September 1990).

Salvadore, Dominick, Eugene diulio: principes d'economie. (cours et problem, series schaum), MG graw. Hill, paris. (1984)

Stanley L. Brue, The Evolution of Economic Thought, Sixth. Edition, The Dryden Press, 2000.

Vazquez,Jorge Martinez, The impact of fiscal policy on the poor: fiscal incidenceanalysis.2001.https://www.researchgate.net/publication/24062210.

World Bank , World Development Report (New York : Oxford University Press ,1980) .

المعلومات الشخصية

الاسم: صباح أحمد اسماعيل

الكلية: ادارة الاعمال

التخصص: اقتصاديات المال والأعمال

هاتف:009647708565417